منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة في المنطقة العربية

دراسة مكتبية

2021

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة في المنطقة العربية

دراسة مكتبية

إعداد

أ.د. مرفت صدقي عبد الوهاب

أستاذ دكتور بقسم المرأة الريفية

معهد الإرشاد - مركز البحوث الزراعية

خبيرة تنمية المرأة الريفية

2021

منظمة المرأة العربية
15 شارع محمد حافظ – متفرع من شارع الثورة – المهندسين
الجيزة – جمهورية مصر العربية
تليفون: 24 / 23 848 374 (202 +)
فاكس: 21 848 374 (202 +)
البريد الإلكترونى : info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكترونى: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأى شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2021

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2021

رقم الإيداع: 2021/22520
الترقيم الدولى: 977-978

تم إعداد هذه الدراسة في إطار برنامج متكامل تم تنفيذه بالتعاون بين

منظمة المرأة العربية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ويهدف إلى تحسين حياة المرأة الريفية في المنطقة العربية من خلال دراسة حالة المساواة بين الجنسين في المجال الزراعي ورصد العقبات والتحديات التى تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات الريفية في المنطقة العربية.

قائمة المحتويات

المستخلص 7
تمهيد 15
1. المساواة بين الرجال والنساء بقطاع الزراعة 15
1.1: قطاع الزراعة بالوطن العربي: حقائق وأرقام 15
2.1: الموارد البشرية بقطاع الزراعة 16
1.2.1: السكان الريفيون 16
2.2.1: العمالة الزراعية 17
3.2.1: العمالة بقطاع الزراعة في الوطن العربي وفقًا للنوع الاجتماعي 19
4.2.1: حيازة الأراضي الزراعية وفقًا للنوع الاجتماعي 20
2. أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة 21
3. معوقات التنمية الزراعية العربية 22
4. تأنيث الزراعة: بين الواقع والصعوبات بالوطن العربي 24
5. الملامح الاجتماعية والاقتصادية للريفيات في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030 26
1.5. المرأة العربية الريفية ومستوى الفقر 26
2.5. المرأة العربية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي 29
6. تمكين المرأة العربية الريفية بقطاع الزراعة 32
7. المردود الاجتماعي الاقتصادي لتنمية الريفيات بقطاع الزراعة 34
8. تحديات الريفيات في سبيل التمكين بقطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي 36
9. رؤية تحليلة للمؤشرات المقترحة في إطار الهدف الثاني (تحقيق الأمن الغذائي) من أهداف التنمية المستدامة 40
10. المردود الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق المساواة بين الجنسين بقطاع الزراعة 43
1.10. المرأة العربية الريفية والصحة الجيدة 43
2.10. المرأة العربية الريفية والتعليم الجيد 44
3.10. المرأة العربية الريفية والمساواة بين الجنسين 44
4.10. المساواة بين الجنسين: وثائق وقوانين 44
11. تحليل استراتيجي للفرص والتحديات لتمكين الريفيات بقطاع الزراعة 45
12. الخطة التنفيذية لاستراتيجية تمكين الريفيات بقطاع الزراعة 48
التوصيات 51
المراجع 53

قائمة الجداول

جدول (1)	عدد السكان الريفيين والريفيات بالدول العربية	21
جدول (2)	القوى العاملة بالزراعة بالوطن العربي	23
جدول (3)	إجمالي القوى العاملة الزراعية بالوطن العربي	25
جدول (4)	العاملون بقطاع الزراعة بالعالم العربي وفقًا للنوع الاجتماعي	25
جدول (5)	العاملون والعاملات بقطاع الزراعة بالدول العربية وفقًا للنوع الاجتماعي	26
جدول (6)	حيازة الأرض الزراعية وفقًا للنوع الاجتماعي	28

المستخلص

إن المرأة العربية الريفية قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية لا يُستهان بها؛ فهي المعبر والسبيل لتحقيق طموحات الغد عبر إرادتها وشجاعتها على مر العصور.

وتعد مكانة المرأة الريفية في أي مجتمع من بين المؤشرات المهمة على مدى تقدمه وتحضره؛ ولهذا فمن حقها أن تطمح في تحقيق آمال مستقبلية وطموحات تنحصر في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، عبر الوعي المجتمعي بأدوارها ومهامها وحقوقها وواجباتها، محاطًا بحماية قانونية ومؤسسية؛ لخلق بيئة تمكينية لها، واحترامها ككيان مستقل. وذلك في ظل تعدد المشكلات والأزمات التي تقابلها وتؤثر عليها وتمثل تحديات تواجهها.

وللأسباب السابق ذكرها تولي العديد من المنظمات والوزارات والمؤسسات اهتمامًا بالغًا بقضايا المرأة الريفية ومشكلاتها؛ وذلك إيمانًا واعتزازًا بأهمية الأدوار والإسهامات التي تقوم بها؛ حيث إنها تنجز العديد من المهام رغم أنها من أكثر الفئات المهمشة التي تتعرض للكثير من المشكلات؛ ولذلك لابد من تحسين أوضاعها على مستوى العالم، وخاصة في الوطن العربي.

وعندما تكون المرأة الريفية قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية عبر تعزيز المساواة بينها وبين الرجل بقطاع الزراعة؛ فإن ذلك يعد المعبر الحقيقي لتمكين الريفيات؛ مما يسهم في الحد من الفقر المدقع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين العمل اللائق، والحد من مظاهر الضعف الاجتماعي والاقتصادي للريفيات تحت مظلة المساواة؛ ومن ثم يكون ذلك محاولة لتحقيق غايات العديد من أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويعتمد نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلى حد بعيد على تطوير مهارات المرأة الريفية وتأهيلها وتوفير فرص عمل لائقة بها؛ بما يحقق لها ولأسرتها سبل تحسين مستوى المعيشة؛ فالنهوض بأوضاعها في شتى المجالات يُعد مطلبًا مهمًّا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لها، والذي يتم من خلال حماية حقوقها استنادًا إلى مبدأ العدالة والإنصاف؛ حيث لابد من وجود سياسات توجه لحمايتها بقطاع الزراعة عبر تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل «ما التحديات التي تقابل الريفيات في سبيل تمكينهن زراعيًّا؟» لمحاولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة لتحقيق الهدف الثاني (القضاء على الجوع).

وتناولت الدراسة عرض بعض المحاور التي من شأنها تحديد الوضع الحالي لتحديات تمكين الريفيات بهدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة؛ وذلك لتحقيق الأمن الغذائي. وشملت تلك المحاور وضع قطاع الزراعة بالوطن العربي كحقائق وأرقام، وكذلك الموارد البشرية بقطاع الزراعة من منظور النوع الاجتماعي، وحيازة الأرض الزراعية، ونسبة العاملين بقطاع الزراعة رجالًا ونساءً، والملامح الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية الريفية في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تناولت الدراسة المرأة العربية الريفية والفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتمكين المرأة العربية الريفية بقطاع الزراعة، وصولًا إلى تحديات تمكين الريفيات بقطاع الزراعة، وعرض رؤية تحليلية لمؤشرات الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، وعرض وضع المرأة العربية والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، ثم التوصل إلى الخطة التنفيذية لتحقيق تمكين الريفيات وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة.

أما فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في إعداد الدراسة المكتبية، فقد تم الاعتماد على التقارير الدولية والوطنية، والبيانات والأبحاث من خلال البحث المكتبي، ومراجعة الأدبيات المنشورة ذات الصلة، والحصول على البيانات من مواقع المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالتنمية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك عبر تبني قضايا المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة متمثلة بموقع (FAO) منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، والإسكوا، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وغيرها.

وقد تم التوصل **إلى مجموعة من الحقائق تنحصر في تحديات تمكين الريفيات، وهي كالتالي:**

- **صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء العاملات بالزراعة؛** لهذا لابد من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام مفهوم الزراعة الإلكترونية (E_agriculture) عبر الهاتف المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة ذات طبيعة الاتصال في اتجاهين. ويُقصد بالزراعة الإلكترونية مجتمع المعلومات والاتصالات التي تتعلق بتطوير الزراعة من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال نقل المعلومات عبر استخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة؛ حيث إن المعلومات والمعرفة هما أساس إحداث التنمية، والتغلب على المعوقات، والاستفادة من الفرص التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الحادثة بالمجتمع؛ لهذا لابد من نقل هذا الكم المتراكم والمتجدد من المعلومات من خلال وسائل الاتصال، والتي تعد جوهر العمل في التنمية الريفية.
- **صعوبة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأساسية، والتكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالأسواق.** وقد أشار (GENDER AND ICTS:2018:7) إلى أن 1.2 من أصل 2.9 مليار امرأة تمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة تبلغ (41%)، مقابل 1.4 من كل 3.0 مليار رجل يمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة تبلغ (46%)، و300 مليون امرأة في جنوب صحراء إفريقيا لا تمتلك هاتفًا محمولًا. وعن معدل استخدام الإنترنت على مستوى العالم، سُجل للرجال (50.9%) مقابل (44.9%) للنساء، وبإفريقيا سُجل (24.9%) للرجال مقابل (18.6%) للنساء، وبالدول العربية سُجل (47.7%) للرجال مقابل (39.4%) للنساء.
- **محدودية النفاذ إلى التمويل؛ حيث تبلغ نسبة المشروعات** الصغيرة التي تديرها امرأة حوالي (23%)، كما أن (45%) من القروض متناهية الصغر موجهة للمرأة. وتشير البيانات إلى أن متوسط قيمة القروض التي تحصل عليها الإناث أقل من متوسط قيمة القروض التي يحصل عليها الذكور بجمهورية مصر العربية (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، 2017: 32).
- **مستويات التعليم المنخفضة في أوساط النساء الريفيات** حيث الحلقات المفرغة للفقر (منظمة المرأة العربية، 2015) وتشير الإحصائيات إلى أن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في المنطقة العربية يبلغ (90%)، لكنّ نحو خُمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات الإناث (88%). وتقترب نسبة انعدام الأمن الغذائي للنساء من (13%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالرجال. ومن ضمن المتغيرات المؤثرة بتلك النسبة مستوى التعليم والفقر؛ حيث تتجاوز تكلفة اتباع نظام غذائي صحي مستوى خط الفقر الدولي (1.90 دولار أمريكي للشراء لكل شخص في اليوم)؛ مما يجعل الفقراء غير قادرين على تحمل التكلفة، حيث لا يستطيع 57% من السكان أو أكثر تحمل تكلفة نظام غذائي صحي طوال الوقت في جنوب إفريقيا وآسيا (The State of Food Security and Nutraition,2020:205).
- **انتشار أمراض سوء التغذية بين النساء بالريف** حيث العمل الزراعي وقلة الدخول. وقد أوضح تقرير (FAO:2018:47) إلى أن نسبة الفقر في ريف مصر لعام 2010 بلغت (32.3%)، بينما بلغت بريف الأردن (16.8%)، وبلغت (4.8%) بريف الجزائر. وأوضح التقرير أن نسبة من يعانون من نقص التغذية لعام 2015 -2017 بالجزائر بلغت (1.9%)، وبمصر (4.6%)، وإيران (4.0%)، والعراق (10.3%).
- **التمييز الغذائي؛** ففي كثير من المجتمعات العربية لا تتناول المرأة طعامها إلا مما يتبقى وبعد أن يأكل الرجال؛ مما ينتج عنه نقص التغذية واعتلال الصحة (المرأة والأمن الغذائي العربي، 2010). وقد اتفق تقرير (تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011: 7) مع ما سبق، حيث ذكر أن النساء يملن إلى الحد من تأثير الأزمة باستخدام استراتيجيات التأقلم الشديد، وذلك من خلال تقليل استهلاكهن، والحد من تنوع الوجبات الغذائية، مع ارتفاع مخاطر ذلك، خاصة بالنسبة للأمهات الحوامل والمرضعات بسبب نقص المغذيات الدقيقة، والذي يمكن أن يؤثر سلبًا على صحتهن وحالتهن الغذائية وحالة أطفالهن؛ مما قد يؤدي إلى إجبارهن على الهجرة في ظروف قاسية، أو بيع الأصول التي يمتلكونها، أو جمع الأغذية البرية، أو العمل بوظائف غير آمنة لزيادة دخلهن. ويشير تقرير (المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: 2018: 10) إلى أن النسبة المئوية من الإناث اللاتى تعانين من نقص التغذية بمصر لعام (2014-2015) سجلت (26.1%) للنساء، مقابل (21.24%) للرجال، وبدولة الأردن سجلت (31.2%) للنساء مقابل (24.9%) للرجال، وبالمغرب (25.4%) للنساء مقابل (26.7%) للرجال.

- **الافتقار إلى الأمان الاقتصادي**؛ حيث يُسجّل في المنطقة العربية أدنى مستوى من المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم؛ حيث لم يتجاوز (25%) في عام2015، مقارنة بمتوسط عالمي قدره (50%). وتعمل (38%) من النساء العاملات في المنطقة أعمالًا غير مستقرّة (the gender gap in land right;2018). وعن الوطن العربي، فإن بطالة الشباب بين النساء مرتفعة، وهي الأعلى؛ إذ بلغ متوسطها (39,3%) في عام 2017. أما عن العاملات بقطاع الزراعة فهن يفتقرن إلى أنظمة الضمان والأمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ولا يحصلن على استحقاقات المعاش التقاعدي؛ نظرًا لعدم شمولهن ضمن قانون العمل ببعض الدول (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 2019: 79).
- **إغفال الإحصائيات الخاصة باحتياجات النوع الاجتماعي**؛ حيث يشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 2020: 27) إلى أنه نظرًا لندرة البيانات؛ فإنه يصعب قياس الفجوة بين الرجال والنساء في الهدف رقم (2) من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق الأمن الغذائي، الذي تقيسه مؤشرات المقصد رقم (2–2) المتعلّق بالاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، وكذلك المقصد رقم (2–3) المتعلّق بالحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية والمعرفة والتمويل. ويحد عدم توافر المعلومات من قدرة واضعي السياسات على تقييم الآثار الصحية للثغرات التغذوية على النساء الحوامل. ويشير هذا إلى إغفال الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وهو نوع من أنواع التمييز ضد النساء.
- **صعوبة امتلاك الأرض الزراعية وحيازتها**؛ فقد أوضح تقرير (The Gender Gap Inland Right 2018;) و(التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020: 74) إلى أن نسبة النساء اللائي يمتلكن حيازة الأرض الزراعية على مستوى العالم أقل من (15%) مقابل (85%) للرجال. ومن أكثر المناطق التي تظهر بها الفجوة بين الجنسين في امتلاك الأرض الزراعية منطقة الشرق الأوسط؛ حيث لا تتجاوز نسبة النساء من أصحاب الحيازة الزراعية في المنطقة (7%)، ومع ذلك تشارك النساء في الأنشطة الزراعية على نطاق واسع، وعلى نحو غير متناسب حتى في بعض البلدان، فتصل نسبة مشاركتهنّ مثلًا إلى نحو(06%) من مجموع العاملين في هذه الأنشطة في السودان والمغرب، وإلى (54%) في موريتانيا.
- **الفجوة بين الرجال والنساء في امتلاك الأرض الزراعية**، يوضح (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 30:2020) و(منظمة المرأة العربية،2015، 3) و(تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011: 7) أن المرأة الريفية عنصر جوهري في ترجمة الإنتاج الزراعي إلى غذاء وإلى أمن تغذوي، وعلى الرغم من ذلك تتجلى بوضوح أوجه التباين الصارخة بين الرجال والنساء في حيازات الأراضي على مستوى الدول العربية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بنسبة المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية صعوبة حصولهن على صكوك الملكية للحيازات الزراعية؛ فتشير قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والحقوق في الأراضي الواردة من منظمة الأغذية والزراعة إلى التفاوت الواضح في ملكية الحيازة الزراعية؛ ففي الجزائر تمتلك النساء (4.1%) مقابل (95.9%) للرجال، وبمصر تمتلك النساء (5.2%) مقابل (94.8%) للرجال، والأردن (3.0%) للنساء مقابل (97.0%)، وفي لبنان (3.0%) للنساء مقابل (97.0%) للرجال، وبالمغرب (4.4%) للنساء مقابل (95.6%) للرجال، وسجلت تونس (6.4%) للنساء مقابل (93.6%) للرجال (قاعدة بيانات Gender Rights and land). وذلك رغم أن الغاية رقم (3) من غايات الهدف الثاني (القضاء على الجوع) تنص بكل وضوح على مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وكذلك إمكانية وصولهم إلى الأسواق بحلول عام 2030م.
- **وأما فجوة الأجور بين الرجل والمرأة في العمل الزراعي فإنها** واضحة؛ حيث تتعرض الريفيات لفجوة الأجور لصالح الرجل على الرغم من القيام بنفس العمل، وهو ما يمكن تفسيرة في ظل ما يسمى بـ (Gender Discrimination)، حيث يكون تقسيم الأدوار والمسئوليات للنوع الاجتماعي أو توزيعها على أساس القيم والأعراف السائدة بالمجتمع؛ حيث تتقاضى النساء أجورًا أقل، ويواجهن ظروف

عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة لما تقوم به المرأة. ويشير تقرير (Gender Dimensions of Agricultural:2010: 5) إلى أن العمالة بقطاع الزراعة بالشرق الأوسط بلغت بين النساء (39.6%) مقابل (34.0%) للرجال لعام 2000. وعن الأعمال الحرة بأي قطاع آخر سُجلت للنساء نسبة تبلغ (38.6%)، وللرجال (24.6%). وعن الأجر المكتسب سُجلت للنساء نسبة (1.0%)، وللرجال (9.4%)، وهو ما يوضح الفجوة بين الأجور. وسواء أكانت المرأة في القطاع الحكومي أو القطاع العام، فإن الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء ما تزال متسعة؛ حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين، فعلى سبيل المثال، تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي (22%)، وتعد المغرب وتونس الدولتان الفضليان في التعامل مع هذه القضية؛ حيث استطاعتا سد فجوة الأجور بين الجنسين. أما فيما يتعلق بريادة الأعمال، فإن نسبة تبلغ (19%) من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في الدول العربية، في مقابل (9%) فقط من النساء (المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2016: 22).

- **الافتقار إلى الوقت**، وهو من أكثر مظاهر انعدام المساواة بين الجنسين؛ حيث يجعل الريفيات يَدُرن في حلقة مفرغة من الفقر والجوع؛ فالنساء يؤدين معظم أعمال الرعاية اللازمة للحفاظ على الأسر، بما في ذلك الطهو، والتنظيف، وتربية الأطفال، ورعاية المسنين والمرضى، وجمع المياه والوقود والحطب للأسر المعيشية، وهذه المهام تستغرق وقتًا طويلًا، وغالبًا ما تحد من فرص انخراط المرأة في أنشطة مدرة للدخل. ويبلغ المتوسط العالمي للوقت الذي تنفقه النساء في العمل غير مدفوع الأجر 4,5 ساعة في اليوم، وهو ضعف ما ينفقه الرجال. ومن شأن سد هذه الفجوة بحلول عام2025 م أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقدر بنحو(23%) (المساواة في الخطة العالمية الجديدة، 2018: 2).
- **الجانب الثقافي التقليدي** له دور مهم في إضعاف دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية، حيث عدم توريث الأرض الزراعية للإناث، من خلال إعطائها صك الملكية والحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأرض؛ لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة العادات والتقاليد السلبية التي تمثل آليات إضعاف للنساء.
- **تتعرض الريفيات إلى محدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي**؛ حيث يشكل الإرشاد الزراعي خط الإمداد الأول لنتائج البحوث الزراعية، وحلقة الوصل بينها وبين المزارعين في تلبية احتياجاتهم من البحوث، ومساعداتهم في الوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة. وتنقسم الإدارات الخاصة بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي إلى إدارة الإرشاد البستاني، وإدارة الإرشاد التسويقي والحيواني، وإدارة المجالس الزراعية والوحدات الإرشادية، وإدارة التنمية الريفية. ويتم التعامل مع المزارعيين عبر عقد الندوات الإرشادية بالمراكز المختلفة، والتدريب من خلال الوسائل الإرشادية السمعية والبصرية، وتنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أداء المرأة الريفية في الصناعات الريفية، والتوضيح العملي والتدريب بالمراكز التدريبية والأيام الحقلية، وإجراء معاينة للأرض وتحديد المشكلة مع تحديد أنسب المحاصيل التي تجود فيها، وعمل برنامج شهري بالأعمال الخاصة بتحصين الثروة الحيوانية، وإكسابهم مهارات التطبيق الأمثل للتوصيات الفنية ومسبباتها، بدءًا من إعداد الأرض للزراعة وحتى حصاد المحصول. ولكن استفادة النساء من هذه البرامج ضئيلة نظرًا لغياب العنصر النسائي بين المرشدين الزراعين، وضعف تأهيل المرشدين الحاليين، ووجود قيود اجتماعية واقتصادية تحد من تعامل الريفيات واستفادتهن من خدمات الإرشاد (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009: 96).
- **غياب إدارة المياه من خلال منظور النوع الاجتماعي**، كما أن الاحتياجات الخاصة للمرأة ووجهة نظرها غير منعكسة بشكل جيد في إدارة المياه؛ ونتيجة لذلك لم تكن التشريعات والسياسات المتعلقة بالمياه الزراعية مراعية للمنظور الجنساني في كثير من الحالات، كما لم تهتم باستخدامات النساء المتعددة للمياه (على سبيل المثال: للري، والبستنة المنزلية، وسقي الماشية، والاستخدام الشخصي والمنزلي). وتظل المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا عندما يتعلق الأمر بصنع القرار بشأن استخدام المياه وتخصيصها وحوكمتها، على الرغم من حقيقة أن لها دورًا رئيسًا في تطوير الممارسات المستدامة وفي بناء النظم التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي. وتمتلك العديد من النساء منظورًا مميزًا ومعرفة بهذه المهمة. على سبيل المثال قد يكون لدى المزارعات احتياجات مختلفة من حيث تكنولوجيا الري، وقد يكن حاملات للمعرفة، مثل المعرفة الخاصة بتجميع مياه الأمطار؛ لذلك كان من الواجب أن يُنظر إليهن بوصفهن شريكات في التعامل مع بعض التحديات المتعلقة بالأمن المائي والغذائي التي يواجهها العالم في ضوء تغير المناخ والنمو السكاني والطلب المتزايد على المياه (HLPF)

2015. وتتم مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد المائية وليس على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار بوصفها صاحبة مصلحة في إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا، رغم أن العبء الأكبر في توفير المياه للاستخدام النهائي يقع على عاتق المرأة؛ويتطلب ذلك منها وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا؛ مما يحرمها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى تمكنها من تحقيق عائد اقتصادي خاص بها. ولدمج المرأة في إدارة الموارد المائية فإن ذلك يتطلب التغلب على معوقات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية (الإسكوا،2019: 35).

- **تعانى الريفيات من مشكلة المجهود البدني المبذول** لخدمة الأرض؛ ولهذا لابد من التوجه نحو إدخال الميكنة الزراعيه الحديثه على الرغم من الحيازات متناهية الصغر للريفيات، وذلك عن طريق الخدمات المقدمة من التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والائتمان الزراعي عبر إيجار منخفض القيمة لتلك الآلات؛ ومن ثم إحداث التغير في أدوارهم التقليدية من أجل مساعدة المرأة الريفية.
- **صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات**؛ وذلك نظرًا للطرق والنقل وانعدام الأمن في المساحات العامة، وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه النساء في التسويق؛ لهذا يجب على وزارات الزراعة تبنى مفاهيم حديثة في منظومة العمل، وهو ما يسمى بالتسويق الإلكتروني، وفتح منافذ التصدير لمنتجات الريفيات عبر الشبكات الإلكترونية للوزارات وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب؛ وهو ما يتطلب إنشاء شبكات جديدة تمتاز بالتطور ومواكبة احتياجات الريفيات.
- **ظاهرة «تأنيث الزراعة»**، ويمكن تفسيرها من خلال وجهتي نظر مختلفتين، فهي يمكن أن تزيد من دخل المرأة وظهورها وقوة صوتها في أسرتها ومجتمعها من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنها قد تؤدي إلى تحميل المرأة أعباء عمل ومسئولية إضافية بدون الحصول على الحيازة والموارد اللازمة للاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة. وفي حين أن كلا الرأيين يعترفان بأن هذه العمليات تؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف، فإن كيفية تغير الأنماط الجندرية للعمل الزراعي وآثار تلك التغيرات على النساء والرجال ماتزال غير واضحة، إلا أن الأدلة العالمية تؤكد أنه في العديد من الأماكن تتزايد مشاركة الريفيات في قطاع الزراعة، وغالبًا ما تتركز في العمل الموسمي والمؤقت أو غير مدفوع الأجر، وغالبًا ما تتقاضى النساء أجورًا أقل من الرجال، كما أنهن يواجهن ظروف عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة؛ لهذا لابد من وضع آليات تحقق المساواة في الأجور والعقود والمعاملات بقطاع الزراعة، وتطبيق بعض من آليات الحماية والسلامة المهنية، حتى وإن كان قطاع الزراعة غير محدود النطاق الجغرافي والتعامل يكون مع ظروف بيئية تتغير من وقت إلى آخر، إلا أن العاملين بقطاع الزراعة عناصر بشرية تستحق السلامة والحماية المهنية.
- **المرأة الريفية أقل بكثير من الرجل في فرص تملّك الأرض.** ولا يقتصر أثر ذلك فقط على جعل مَزارع النساء أقل إنتاجية، ولكنه يؤدي في الغالب إلى استبعاد النساء من منظمات المزارعين واتحادات العاملين وشبكات المجتمع المحلي ومنتدياته التي تعزز فرص زيادة الإنتاجية والنمو؛ ومن ثم تحقيق الأمان الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التمكين، وينتج عنه تغذية جيدة وتعليم وصحة جيدة لأفراد الأسرة؛ فالقوة الناتجة عن التمكين لا تعني السيطرة على الآخرين power– over بل تعني power– to أي القوة المتولدة البناءة التي تعمل على إحداث أفعال جديدة بدون السيطرة من قبل طرف على طرف آخر، قوة معطاءة للآخرين وليس لنفسها فقط؛ ومن ثم فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الأول (القضاء على الفقر) والثالث (الصحة الجيدة) والرابع (التعليم الجيد) والخامس (المساواة بين الجنسين).
- **ظاهرة تأنيث الفقر «Feminization of Poverty»**؛ حيث تشير الإحصائيات في جميع أنحاء العالم إلى أن النساء هن الأكثر فقرًا؛ حيث تشير التقديرات إلى أن النساء يمثلن (70%) من 1.2 مليار شخص يعانون من الفقر. وتعد علاقات القوة غير المتكافئة وانعدام فرص النساء في المشاركة

في صنع القرار من بين الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يولد الفقر (تقرير تحويل الوعود إلى أفعال، 2018م: 5). وقد وصلت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي ،المحدّد بالعيش على1,90 دولار، إلى(16%) تقريبًا في البلدان العربية الأقل نموًّا؛ ومن ثم لابد من تعديد مصادر الدخل للريفيين وتنويعها عبر آليات مستحدثة لتمكين الريفيات اقتصاديًّا، والقضاء على ظاهرة تأنيث الفقر «Feminization of Poverty».

- **انتشار الانعدام الشديد للأمن الغذائي أعلى قليلًا بين النساء** على مستوى العالم؛ حيث يبلغ 8.0 للنساء مقابل 7.5، للرجال، وبقارة إفريقيا يبلغ 24.3 للنساء مقابل 23.9 للرجال وفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018. وهو ما يؤكد على ضرورة توافر بيانات كميَّة ونوعيَّة للنوع الاجتماعي على مستوى الأفراد داخل الأسر توضح ديناميات الأسرة، وترسم توضيحًا للتمييز الغذائي في نطاق الأسرة ومتغيراتة.
- **تمكين الريفيات بقطاع الزراعة**، أو التمكين الزراعي، ويهدف إلى أن تكون الريفيات قادرات على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية؛ حيث يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في قطاع الزراعة على الحد من الفقر المدقع والجوع، وكذلك تحقيق الأمن الغذائي على المستوى النسبي؛ فمن شأن تحقيق المساواة أن يحقق التنمية الزراعية. وينبغى أيضًا أن تكون التنمية الزراعية في صالح المرأة؛ ومن ثم يجب الاتجاه إلى تمكين المرأة في الزراعة لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. وتوضح بيانات البنك الدولي أن العاملين بقطاع الزراعة بالعالم العربي تبلغ نسبتهم (18.2%) للرجال مقابل (29%) للنساء (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2020، وهو ما يؤكد أن القوى العاملة بهذا القطاع تشكلها النساء الريفيات. وهذا يؤكد على ضرورة تنمية قدراتهن عبر تأمين فرص الوصول والاستفادة المتساوية من خلال التدريب على كل ما هو جديد بقطاع الزراعة من خلال آليات الزراعة الإلكترونية.

وفى ضوء النقاط السابقة يُقترح وضع عدة آليات في عدة مجالات مختلفة من شأنها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة وتمكين الريفيات، وهي كالآتي:

المجال القانوني والتشريعي

- توعية المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، مثل حقها في تملك الأراضي الزراعية/ حق الإرث بالأراضي الزراعية، وتفعيل بعض القوانين المساندة للمرأة الريفية العاملة بالزراعة، بالإضافة إلى ضمها تحت مظلة عدة قوانين لحمايتها، وعلى رأس تلك القوانين قانون العمل، والذي استثنى العاملين بالزراعة رجالًا ونساءً.
- إصلاح السياسات: ويُقصد بها كافة السياسات المُقترَح تعديلها أو استحداثها لتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية بمشاركة كاملة للمرأة في جميع المراحل. كما أن كلًّا من هذه السياسات يَلزَمها بالضرورة أساس رسمي ذو طابع تشريعي، يتم بموجبه إلزام الفئات المستهدفة من السياسة بإجراءات تنفيذها. وتتعدد مستويات هذه المرجعية الرسمية التشريعية بدءًا من إصدار القرارات الوزارية ووصولًا إلى إصدار القوانين والتشريعات.

المجال الزراعي

- العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي، وذلك بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة من خلال إقامة الدورات التدريبية والإرشادية المتخصصة، وإدخال المفاهيم الجديدة للمجتمع من الزراعة الإلكترونية عبر وسائل الاتصالات؛ ومن ثم الوصول المتساوي للمعلومة.
- إدخال آلية امتلاك الأراضي الزراعية للريفيات من خلال دعم ومساندة بعض المنظمات والمؤسسات الداعمة لتمكين الريفيات بقطاع الزراعة؛ ومن ثم الخروج عن دائرة فكر المشروعات الصغيرة، المتمثلة في الصناعات الغذائية والتطريز والصناعات اليدوية، إلى مفهوم تنموي أعمق يُحدث تغييرات جذرية من شأنها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من حيث امتلاك الأرض الزراعية والتي تشكل أمانًا اقتصاديًّا ذا مردود بعيد المدى بالجانب الزراعي والاجتماعي والبيئي.

- الوصول المتساوي للموارد الطبيعية (المياه) والموارد الإنتاجية المختلفة من بذور وأسمدة وتقاوٍ، وتمكين النساء من الوصول إلى الدعم على تلك الموارد، وهو الأمر الي يُعد صعبًا نظرًا لعدم حيازتهن للأرض الزراعية، والتي تعد شرطًا أساسيًا للحصول على الدعم.
- تدريب مرشدات زراعيات من العنصر النسائي وتأهيلهن لضمان سهولة وصول المعلومة؛ ومن ثم إمكانية التغلب على حاجز الجانب الثقافي الذي يعوق وصول المعلومة للنساء.
- دعم المرأة وتدريبها على تسويق إنتاجها الزراعي، وإدخال مفهوم التسويق الإلكتروني وثقافته.
- تشجيع المرأة وتدريبها على تأسيس وإدارة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بهدف تنويع قاعدة الدخل.
- التوجه نحو الإرشاد البيئي بهدف حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها.
- رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية، مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية صيانتها، واستخدام خبرة الريفيات في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية عبر المعارف التراثية.
- العمل على إدماج المرأة الريفية في الإسهام بالمشروعات التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على التنوع البيولوجي.

المجال الاجتماعي

- تطبيق آليات المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والخدمات الزراعية بالسياسات الزراعية بكافة المراحل لتحقيق الأمن الغذائي.
- عدم الاعتماد الكلي على الإعانات وشبكات الأمان الاجتماعي لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والاعتماد بدلًا من ذلك على إحداث تغير جذرى في علاقات القوة بين الرجال والنساء بقطاع الزراعة؛ مما يمنع إهدار الموارد الطبيعية بوصفها ملكية عامة، ويمنع العنف ضد النساء؛ وذلك لرفع قدراتهن المالية وقوتهن الاجتماعية عبر زيادة الإنتاجية، ويمنع كذلك التزويج المبكر للفتيات بالأسرة، ويمنع تشغيل الأطفال، والتمييز الغذائي بين الأطفال من البنات والأولاد، ويمنع العنف الجنسي ضد النساء، والمتمثل في الحمل الإجباري للحصول على مولود ذكر، وعدم القدرة على استخدام وسائل لتنظيم الأسرة أو متابعة الصحة الجنسية والإنجابية، ويمنع كذلك تسرب الفتيات من التعليم.
- الفقر مرض اجتماعي آثاره ملموسة اقتصاديًا. ويستمر توريث الفقر عبر الأجيال حيث فقر القدرات والمهارات وهو الأكثر شيوعًا عند النساء؛ لهذا يجب الاهتمام بتنمية كل من الريفيين والريفيات وتدريبهم ورفع قدراتهم وفقًا لمعايير المساواة، بحيث تكون الأولوية للقضاء على الفقر الفكري.
- الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للعاملات بقطاع الزراعة حيث النظرة الدونية لهن، من خلال تكليل الجهود المبذولة لهن وتوضيحها عبر اللقاءات العلمية ووسائل الإعلام.

المجال المؤسسي

- الإصلاح المؤسسي: وتضم هذه المجموعة إجراءات الإصلاح المؤسسي وجهوده، سواء كانت المؤسسات المقصودة متمثلة في الأجهزة الحكومية أو كانت مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويستلزم الأمر إحداث تعديلات مهمة في هذه المؤسسات أو في اختصاصاتها أو قدراتها التنفيذية؛ وذلك كضرورة للوفاء باحتياجات المرأة الريفية من المدخلات العينية والمادية؛ الأمر الذي يسهم في خلق نوع من التوازن في علاقات القوة على نطاق الأسرة والعمل.

مجال صنع واتخاذ القرار

- تدريب النساء على مهارات القيادة وتعزيز دورهن في القرى.
- زيادة مشاركة النساء في التعاونيات الزراعية والنسائية، وزيادة مشاركتهن بصورة أكبر في النقابات الزراعية والجمعيات، وتقديم خدمات فعلية لهن.
- تدريب الرجال على ضرورة مساندة النساء، وتقبل تعزيز أصواتهن وقراراتهن فيما يخص العمل الزراعي.

المجال الاقتصادي

- تدريب النساء على كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي وتحويله إلى رأس مال نقدي.
- التدريب على مجموعات الاعتماد الذاتي للنساء (woman self help group) ومحاولة نشر ثقافة العمل الجماعي والجمعيات النسائية.
- الاستفادة من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات المتخصصة في تنمية قدرات الرجال والنساء على كيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة (قرية واحدة منتج واحد)؛ ومن ثم تقليل الهدر والفاقد.

مجال الإحصاء

- الحصول على بيانات كميَّة وكيفيَّة على درجة عالية من الدقة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بحيث تكون البيانات مصنفة حسب الجنس والعمر على مستوى الأفراد وعلى مستوى الأسرة؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى رسم صورة توضح ديناميات الأسرة وعلاقات القوة؛ وبالتالي فهم التمييز الاجتماعي واختلاف علاقات القوة داخل الأسرة.
- إنشاء وحدة خاصة برصد أعمال العمالة النسائية الزراعية ومشكلاتها كنوع من تكليل جهود المرأة، ومتابعة لكل ما يستجد من مشكلات اجتماعية واقتصادية تتعلق بها.

تمهيد

لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من الأمور الحرجة في العديد من دول المنطقة العربية؛ وذلك بسبب زيادة النمو السكاني وتدهور الموارد الزراعية والموارد المائية المحدودة وغيرها من محددات زيادة الإنتاج الزراعي والإدارة الجيدة للموارد واستمراريتهما؛ مما يفرض العديد من التحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد شدد التركيز الدولي الانتباه إلى أهمية الاستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وأشار إلى أنه لا يمكن أن يتحقق هدف الأمن الغذائي في غياب المساواة بين الرجال والنساء. وتعد المرأة الريفية من أكثر الأفراد تأثيرًا في تحقيق الأمن الغذائي، كما أنها أكثر الأفراد تأثرًا به في ظل أكثر المشكلات تعقيدًا، ألا وهي مشكلة الفقر؛ لذلك كان نقص الاستثمار في قدرات النساء والفتيات يعوقهن، كما يعوق تنمية المجتمعات وجهود الحد من الفقر، ويضعف التنمية الاقتصادية والزراعية في آن معًا؛ ومن ثم يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره عبر تعزيز الزراعة المستدامة.

ويجب مراعاة أنه حتى لو كانت الرؤية هي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الهدف الأسمى هو تحقيق المساواة في الفرص والموارد لكل من المرأة والرجل، والقضاء على التمييز بينهما في جميع المجالات؛ وذلك لتعزيز المساواة.

1. المساواة بين الرجال والنساء بقطاع الزراعة

1.1: قطاع الزراعة بالوطن العربي: حقائق وأرقام

تعد التنمية الزراعية جزءًا أساسيًّا من التنمية المستدامة للشعوب والأمم؛ فهى السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية مع أخذ قدرات النظام البيئي الذي يحفظ الحياة بعين الاعتبار. وتقابل التنمية الزراعية بعدد من المعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المطلق.

وتلعب الأنشطة الزراعية دورًا مهمًّا في اقتصادات معظم الدول العربية من حيث فرص العمل والإنتاج. وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة العربية حوالي (233,24) مليون هكتار، أي بنسبة تبلغ (17,37%) من إجمالي المساحة الجغرافية للمنطقة العربية عام2018. ويُزرع منها فقط نحو (74,12) مليون هكتار، بنسبة تبلغ (31,78%) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبلغت نسبة إسهام السودان من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة العربية نحو (31,51%)، تليها كل من الجزائر والصومال والسعودية بما نسبته (18,93%) و(18,92%) و(7,44%) على الترتيب (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018).

وقد ازدادت المساحة المزروعة بالمنطقة العربية من نحو 72,86 مليون هكتار عام 2017إلى74,12 مليون هكتار عام 2018. أسهم السودان بما نسبته (40,35%) من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة العربية، تلته المغرب بنحو (12.39%)، والجزائر بنسبة (11.63%)، وسوريا بنسبة (7.73%)، وتونس بنحو (6.20%)، ومصر بنسبة (5.35%).

وقدّر إنتاج الحبوب في المنطقة العربية عام 2018م بنحو 51,88 (مليون طن)، تمثل (1,75%) من الإنتاج العالمي من الحبوب، المقدر بنحو2965,92 (مليون طن) عام 2018. وشكلت مجموعة الحبوب ما نسبته (42,8%) من إجمالي المتاح للاستهلاك من سلع الغذاء الأساسية لعام 2018. وبلغ معدل الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب (37,8%).

أما على المستوى القطري فأسهمت خمس دولٍ عربية (مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق) بنسبة تبلغ (87,28%) من إجمالي إنتاج المنطقة العربية من الحبوب عام 2018، ومصر وحدها أسهمت بنسبة تبلغ 41,18% من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية، تليها المغرب بنسبة تبلغ (19.41%).

وعن كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الأساسية بالمنطقة العربية عام 2018، فقد بلغ99,85 مليون طن،

والتي شكلت معدلًا بلغ (31,2%) من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية، بقيمة قدرت بحوالي 50,6 مليار دولار (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018).

وتلك الإحصائيات والأرقام والترتيبات الاقتصادية هى محصلة موارد بشرية تتمثل في العمالة الزراعية والسكان الريفيين، وموارد طبيعية تتمثل في الأرض الزراعية والمياه، والتي تُمثل المعوقات الطبيعية، وهى إحدى معوقات التنمية الزراعية. ومحصلة تلك الموارد أسهمت في الإنتاج بقطاع الزراعة وكانت المسئولة عنه. وسوف يتم استعراضه من منظور المساواة بين الرجل والمرأة كالتالي:

2.1: الموارد البشرية بقطاع الزراعة

1.2.1: السكان الريفيون

لقد ازدادت أعداد سكان المنطقة العربية إلى 422,7 مليون نسمة في عام2018 مقارنة بـ412,8 مليون نسمة عام 2017، بمعدل نموٍّ سنوي قُدِّر بـ (1,92%) بالمنطقة العربية، وذلك خلال الفترة 2018/2015.

كما قُدِّر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال نفس الفترة بنحو (4,73%)، مقارنة بحوالي (0.3%) على مستوى العالم؛ نظرًا لزيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية، وهو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية في المنطقة العربية، والمتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، وإتاحة فرص التشغيل خفضًا للفقر وتحسينًا لمعدلات الأمن الغذائي كما هو موضح بالجدول رقم (1).

وترتبط أهمية الريف والسكان الريفيين بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، بالنسبة إلى المنطقة العربية بالأسباب التالية:

- أن الريف هو مصدر رئيس للغذاء. ومع أن المنطقة تستورد (18%) من المواد الغذائية إلا أنه نظرًا إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتقلب أسعار الأسواق العالمية تزداد الأهمية الاستراتيجية للزراعة المحلية في بلدان المنطقة القادرة على إنتاج الغذاء.
- أن الفقر عمومًا ظاهرة ريفية تنال من فئات اجتماعية أكثر من غيرها، كالأسر المعيشية التي تعولها المرأة، والعمّال الذين لا يملكون الأراضي والعمال الزراعيين.
- النزوح إلى المدن بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الريفية، وتزايد معدلات البطالة بين النازحين الجدد إلى المناطق الحضرية، خصوصًا في صفوف الشباب.
- تفاقم حالة عدم الاستقرار، بسبب عدم تلبية حاجات السكان، لاسيما في إيجاد فرص عمل كافية للشباب (تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية، 1:2011).
- المرأة الريفية هي صمام الأمان والعمود الفقري بقطاع الزراعة؛ نظرًا لارتفاع نسبة العمالة الزراعية بقطاع الزراعة من النساء؛ ومن ثم فهى المسئول عن الاستمرار بإنتاج الغذاء في ظل عدة ظواهر ترتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية الريفية، وهى هجرة الرجال، وتأنيث الفقر، وتأنيث الزراعة، وعزوف الشباب المتعلم عن العمل بمهنة الزراعة، بما لذلك من تأثير مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- الريف هو من أكثر الأماكن المناسبة لرؤية الصورة بشكل أكثر وضوحًا من حيث عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة؛ حيث نجد مشكلة الإرث، وصعوبة الوصول إلى المعلومة الزراعية، وصعوبة التسويق، وزيادة المجهود البدني، والعمل غير مدفوع الأجر بالحقل، إضافة إلى مظاهر العنف الاجتماعي، والعنف الصحي المتمثل في: الإجبار على الحمل للحصول على الوريث الذكر، وختان الإناث، وتزويج الأطفال، وعدم متابعة الحمل والصحة الجنسية والإنجابية. ومن هذا المنطلق أصبح الريف هو البيئة التي يُرصَد فيها التمكين وعدم التمكين (مرفت صدقي، 2019).

الجدول رقم (1) عدد السكان الريفيين بالدول العربية

الدولة	2014	2015	2016
الأردن	1161.00	3171.11	3259.72
الإمارات	1392.00	1385.00	1385.00
البحرين	184.99	153.00	154.00
تونس	3708.00	3725.00	3741.00
الجزائر	9792.00	10357.80	10413.00
جزر القمر	469.30	480.45	491.68
جيبوتي	202.00	204.00	291.46
السعودية	5015.00	5044.00	5070.00
السودان	24724.26	22285.52	22960.09
سوريا	9398.00	9428.00	9551.00
الصومال	6583.00	6724.00	6864.00
العراق	10921.00	11109.00	11386.40
سلطنة عمان	710.00	760.00	806.60
فلسطين	1108.00	1126.00	1143.00
قطر	19.00	18.00	16.00
الكويت	58.00	59.00	60.00
لبنان	576.00	748.93	613.00
ليبيا	1353.00	1355.00	1359.00
مصر	47473.00	48168.00	48835.00
المغرب	13498.00	13516.00	13456.00
موريتانيا	1870.98	1891.07	1652.00
اليمن	16472.00	16698.00	16921.00
الإجمالي	**156688.53**	**158406.88**	**160428.94**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الباب الأول،المجلد رقم 38، 2019

2.2.1. العمالة الزراعية

هناك تناقص بالعمالة الكلية والزراعية على مستوى المنطقة العربية مقارنة بنظيراتها على مستوى العالم؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة في المنطقة العربية كنتيجة لزيادة أعداد السكان ومحدودية فرص العمالة المتاحة. ويلاحظ أن التناقص في معدل النمو في العمالة الزراعية في المنطقة العربية أعلى بكثير

من التناقص في معدل النمو في العمالة الكلية، بعكس الحال في الوضع العالمي، والذي تناقص فيه معدل النمو في العمالة الزراعية مقابل الزيادة المحققة في العمالة الكلية، بالرغم من اعتماد معظم العمليات الزراعية في المنطقة العربية على العمالة البشرية، كما أنّ النشاط الزراعي هو الملاذ الأخير لمن لا يجد فرصة عمل من أهل الريف.

الجدول رقم (2) القوى العاملة الزراعية بالوطن العربي

الدولة	2014	2015	2016
الأردن	191.40	242.67	249.96
الإمارات	154.00	155.13	155.16
البحرين	12.67	7.36	7.40
تونس	1463.50	1593.60	1481.80
الجزائر	2550.60	4959.80	2545.00
جزر القمر	74.22	76.53	78.78
جيبوتي	287.00	293.89	300.29
السعودية	468.07	495.40	512.17
السودان	3371.49	3713.10	3825.49
سوريا	1352.00	1297.63	1287.62
الصومال	2794.00	2870.01	2964.82
العراق	1583.00	1623.20	1664.42
سلطنة عمان	338.18	344.71	349.99
فلسطين	95.00	83.68	72.00
قطر	23.12	24.01	25.51
الكويت	320.98	335.24	340.58
لبنان	26.00	27.29	28.31
ليبيا	54.00	54.16	54.87
مصر	6694.00	6403.00	6486.26
المغرب	4119.00	4000.68	4032.94
موريتانيا	170.64	176.32	181.82
اليمن	2215.00	2216.00	2307.11
الإجمالي	**28357.87**	**30993.40**	**28952.31**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الباب الأول، المجلد رقم 38، 2019.
المنظمة العربية للتنمية الزراعة. جامعة الدول العربية.

الجدول رقم (3) إجمالي القوى العاملة الزراعية بالوطن العربي

العام	إجمالي القوى العاملة الكلية				معدل النمو %	إجمالي القوى العاملة الزراعية				معدل النمو %
	2015	2016	2017	2018		2015	2016	2017	2018	
الوطن العربي	125.4	124.0	124.2	123.8	0.32	31.9	28.9	28.8	28.6	2.58
العالم	3203	3240	3274	3297	0.73	872.0	866	866	865	0.19

المصدر. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: ص3.

3.2.1. العمالة بقطاع الزراعة بالوطن العربي وفقًا للنوع الاجتماعي

تبقى الزراعة من أهم قطاعات التشغيل وتوليد الدخل في معظم بلدان المنطقة العربية. وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2019 إلى أن نسبة العمالة بقطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي وفقًا للنوع الاجتماعي وصلت إلى (29.0%) من النساء اللاتي يعملن بالزراعة مقابل (18.2%) من الرجال كما هو موضح بالجدول رقم (3).

الجدول رقم (4) نسبة العاملين بقطاع الزراعة بالعالم العربي وفقًا للنوع الاجتماعي

العالم العربي	2017	2018	2019
رجال	%18.8	%18.4	%18.2
نساء	%29.6	%29.4	%29.0

مؤشرات التنمية العالمية،2020، العمالة بقطاع الزراعة، البنك الدولي، بنك البيانات.

أما عن الدول العربية، فتشير الإحصائيات إلى أن قطاع الزراعة يشغل حوالي (40%) من القوى العاملة في المغرب، وبين (20 و30%) من القوى العاملة في مصر واليمن، وبالإضافة إلى ذلك، تسهم الزراعة في العديد من البلدان، كتونس ومصر والمغرب، بحصة كبيرة من إيرادات الصادرات، تستخدمها هذه البلدان في استيراد المواد الغذائية الأساسية. (تقرير الأفق العربي 2030، 2017: 29). وتثبت البيانات أن المرأة الريفية هي صمام الأمان والعمود الفقري للقطاع الزراعي؛ حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى العمالة بالقطاع الزراعي وفقًا للنوع الاجتماعي بالدول العربية كما هو موضح الجدول رقم (5)؛ وحيث تبلغ نسبة النساء العاملات بالزراعة بدولة المغرب (54%) مقابل (29%) للرجال، وبمصر (35%) للنساء مقابل (21%) للرجال، و(87%) للنساء مقابل (82%) للرجال بدولة الصومال.

الجدول رقم (5) نسبة النساء والرجال العاملين بالزراعة بالدول العربية وفقًا للنوع الاجتماعي

الدولة	نساء يعملن بالزراعة %	رجال يعملون بالزراعة %
العراق	17	18
المغرب	54	29
مصر	35	21
ليبيا	22	18

الدولة	نساء يعملن بالزراعة %	رجال يعملون بالزراعة %
جنوب السودان	73	41
تونس	10	14
الصومال	87	82
اليمن	47	28
الجزائر	4	11
لبنان	14	13
الأردن	1	3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2020، العمالة بقطاع الزراعة (رجال / نساء)، البنك الدولي، بنك البيانات.
https://databank.albankaldawli.org/source/gender-statistics#

الشكل رقم (1) توزيع العاملين بقطاع الزراعة رجال ونساء

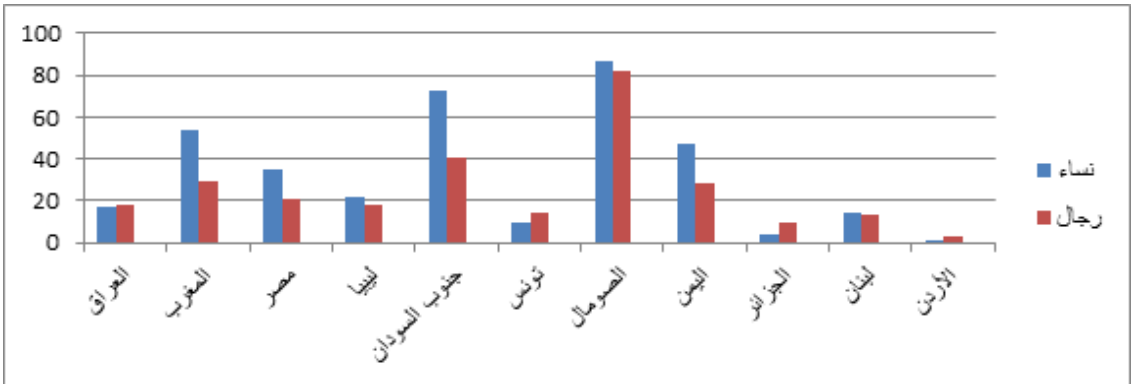

وفقًا لبيانات البنك الدولي، بنك البيانات.

4.2.1. حيازة الأراضي الزراعية وفقًا للنوع الاجتماعي

رغم أن المرأة تقدم إسهامات أساسية في الزراعة، فكثيرًا ما تكون حقوقها غير محفوظة في الحيازة الآمنة للأراضي في العديد من بلدان المنطقة. وتواجه النساء صعوبات في إمكانية الحصول على الأراضي وغيرها من موارد ومدخلات الإنتاج وامتلاكها؛ مما يعوق تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة. إن نسبة النساء من إجمالي أصحاب الحيازات الزراعية في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية منخفضة عمومًا ولا تتجاوز (7%) بكل بلد (تقرير الأفق العربي 2030، 2017:29).

إن الإحصائيات الخاصة بنسبة المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية توضح صعوبة حصول النساء على صكوك الملكية للحيازات الزراعية رغم قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية؛ فتشير قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والحقوق في الأراضي، الواردة من منظمة الأغذية والزراعة، إلى التفاوت الواضح في ملكية الحيازة الزراعية، ففي الجزائر تمتلك النساء (4.1%) مقابل (95.9%) للرجال، وبمصر تمتلك النساء (5.2%) مقابل (94.8%) للرجال، وفي الأردن (3.0%) للنساء مقابل (97.0%)، وفي لبنان (3.0%) للنساء مقابل (97.0%) للرجال، وبالمغرب (4.4%) للنساء مقابل (95.6%) للرجال، وفي تونس (6.4%) للنساء مقابل (93.6%) للرجال (موقع منظمة الأغذية والزراعة قاعدة بيانات

gender and land Rights). وحيازة الأرض جزء مهم من الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهي متعددة الأبعاد؛ إذ يدخل فيها الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصاية والمؤسسية والقانونية والسياسية التي كثيرًا ما تكون موضع تجاهل. وتشير الأرقام والإحصائيات سابقة الذكر إلى مدى أهمية الفئة المستهدفة؛ والتي تقوم بالعديد من الأدوار والمهام والمسئوليات وتقابل بالكثير من العقبات والمشكلات التي تجعلها على قمة هرم أكثر الفئات تأثرًا بمخاطر عدم تحقيق الأمن الغذائي والفقر بالوطن العربي.

الجدول رقم (6) حيازة الأرض الزراعية وفقًا للنوع الاجتماعي

الدولة	العام	النساء	الرجال
الجزائر	2001	%4.1	%95.9
مصر	1999	%5.2	%94.8
الأردن	1997	%3.0	%97.0
لبنان	1998	%7.1	%92.6
المغرب	1996	%4.4	%95.6
تونس	2005	%6.4	%93.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والحقوق في الأراضي.

2. أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة

وفقًا لتلك البيانات والإحصائيات والأرقام تتضح عدة أوجه من عدم المساواة بين الجنسين بقطاع الزراعة كما هو موضح بالشكل التالي؛ حيث يظهر عدم القدرة على الوصول إلى حيازة الأرض الزراعية؛ ويترتب على ذلك عدم قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات الإرشادية والدعم لمستلزمات الإنتاج، وعدم قدرتها على التحكم في الدخل الناتج من عملها.

إضافة إلى ما سبق فإن عدم وجود رؤية واضحة بخصوص تطبيق آليات الزراعة الإلكترونية وكيفية استفادة الريفيات منها على قدم المساواة مع الرجال؛ ينتج عنه صعوبات التسويق، وعدم الوصول المتساوي للمعلومات التسويقية، والتعرض لما يسمى بالبطالة الإجبارية. أما بخصوص النساء العاملات بقطاع الزراعة بفئة العمالة الموسمية أو اليومية، فإنهن يتعرضن لعدم المساواة في الأجور مقارنة بالرجال، كما يتعرضن للعديد من المخاطر المهنية.

أما عن بعض الرواسب الثقافية المجحفة ضد النساء العاملات بقطاع الزراعة، فإن البعض منها يؤيد عملها بقطاع الزراعة كعاملة بأجر أو بدون، لكن بعض تلك الرواسب لا يؤيد امتلاكها للأرض الزراعية، ويرى عدم أحقيتها في الحصول على الإرث؛ مما يؤدي إلى الاستمرار في حلقة الفقر المفرغة وعدم الأمان الاقتصادي وعدم الأمان الاجتماعي وانعدام الاستقرار لها ولأسرتها، خصوصًا في حالات الأُسَر التي تعولها المرأة. وتشير (استراتيجية تمكين المرأة المصرية، 32:2017) إلى أن نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر بمصر لعام 2015 بلغت (26.3%)، والمستهدف تقليصها إلى (9%) بحلول عام 2030. أما عن الفقر، فهو عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المادية، كالطعام والملبس والمياه النقية والتعليم والصحة؛ ومن ثم فهو عبارة عن وضع استاتيكي لمجموعة من الأفراد أو الفئات ينتج عنه وضع ديناميكي يتمثل في الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للنساء الريفيات العاملات بقطاع الزراعة (منظمة المرأة العربية، 6:2015).

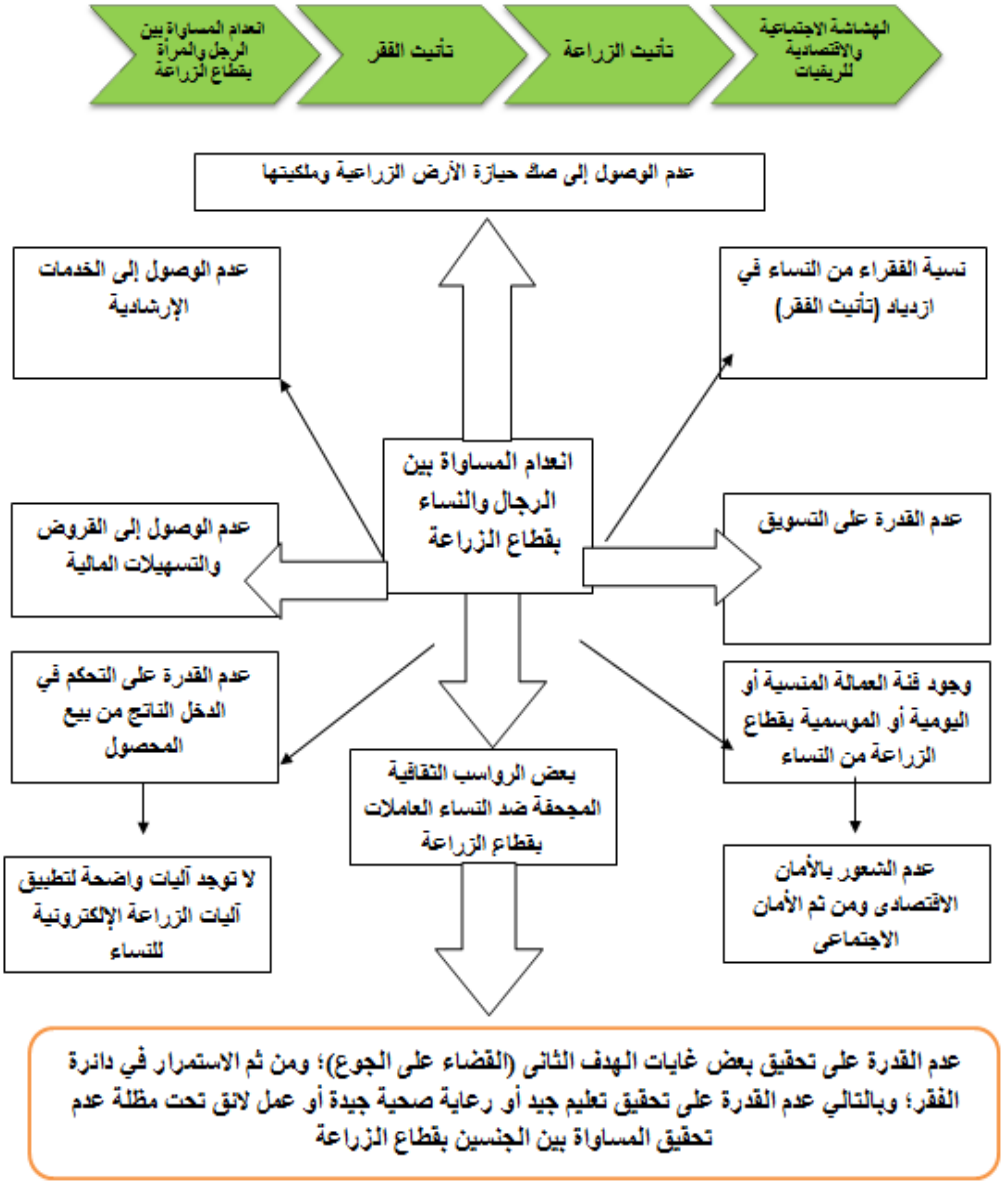

وبعد محاولة وضع رؤية سابقة من خلال الأرقام والإحصائيات للموارد البشرية بقطاع الزراعة، نجد أن المورد البشري يعمل من خلال موارد طبيعية من مياه وأرض وغيرها من الموارد المحاطة بتقنيات إنتاجية تقليدية سوف يتم عرضها كالتالي:

3. معوقات التنمية الزراعية العربية

تشير مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي إلى انخفاض المستوى التقنى للزراعة العربية، سواء التقنيات الآلية أو الكيماوية أو الحيوية، وشيوع النظم التقليدية، سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني، ومحدودية التوسع في الأراضي الزراعية مع ارتفاع نسبة الأراضي التي تترك بدون زراعة، كما أن المنطقة العربية من أكثر المناطق جفافًا في العالم، ويتدنى فيها متوسط نصيب الفرد من المياه في ظل ندرة الموارد المائية وثباتها. وتنقسم المعوقات إلى:

1.3. المعوقات المؤسسية

تشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة أرباع ما يستثمر في الوطن العربي من أرض زراعية. وتتطلب تنمية هذا النمط من الحيازات الزراعية تواجد مؤسسات زراعية تعمل بكفاءة لتقديم المساندة اللازمة للمزارعين، ولكن هناك ندرة ونقص في الخبرة الفنية البشرية؛ الأمر الذي أضعف الأثر التنموي لهذة المؤسسات وتسبب في تراجع كبير فيه. غير أنه من الملاحظ أن تنظيمات المزارعين والمجتمع المدني مؤخرًا أصبحت تسير في درب التطور، وبخاصة في مجالات الخدمات وإدارة مشروعات الري وصيانتها.

2.3. المعوقات الطبيعية

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة؛ مما يشكل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق البرامج التنموية الزراعية وتحسين حالة الأمن الغذائي العربي. فبالرغم من أن مساحة الوطن العربي تشكل حوالي (9%) من مساحة العالم، إلا أن نصيب الوطن العربي من الموارد المائية العذبة لا يتجاوز (2%) من نظيرتها على مستوى العالم. وتعد المنطقة العربية أكثر مناطق العالم جفافًا؛ إذ يقل فيها نصيب الفرد كثيرًا عن معدل الفقر المائى، والمحدد بنحو 1000 متر مكعب من المياه العذبة سنويًّا، بل إن المتوسط يبلغ في بعض الدول العربية نحو 500 متر مكعب سنويًّا للفرد لتلبية الاحتياجات الزراعية وغير الزراعية.

وتعد الموارد المائية هي المُحدِّد الأول للتنمية الزراعية في الوطن العربي؛ فمتوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة في عددٍ كبيرٍ من الدول العربية يقل عن 500 مترٍ مكعبٍ في السنة، حيث تتراوح ما بين400,8 و400,2 متر مكعب في الكويت والإمارات وقطر والسعودية واليمن والبحرين والأردن وليبيا وفلسطين والجزائر وسلطنة عُمان وجيبوتي وتونس، بينما تتراوح ما بين 589,4 إلى997,1 مترٍ مكعبٍ في السنة في كلٍ من مصر ولبنان والمغرب وسوريا والسودان والصومال، وارتفع هذا المتوسط عن1000 مترٍ مكعبٍ في كلٍ من جزر القمر والعراق وموريتانيا (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: 6).

3.3. الموارد الأرضية

المساحة الجغرافية للمنطقة العربية بلغت نحو 1343 مليون هكتار عام 2018م، وتمثّل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة منها حوالي 233,24 مليون هكتار، أي بنسبة تبلغ (17,37%)، ويزرع منها نحو 74.12 مليون هكتار فقط بنسبة تبلغ (31,78%) من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبلغت نسبة إسهام السودان من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة العربية نحو (31.51%)، تليها كل من الجزائر والصومال والسعودية بما نسبته (18,93%) و(18,92%) و(7,44%) على الترتيب (الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، 2019).

4.3. المعوقات التقنية

تتصف الزراعة بالدول العربية بسيادة النظم التقنية التقليدية متمثلة في تقنيات استغلال مصايد الأسماك والأحياء المائية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للعديد من المحاصيل الزراعية، واستنباط أصناف نباتية ملائمة للتغيرات المناخية الحادثة، وتقنيات استخدام ثروات الغابات الطبيعية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأساسية، والتكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالأسواق. وقد أشار (GENDER AND ICTS:2018:7) إلى أن 1.2 من أصل 2.9 مليار امرأة تمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة تبلغ (41%)، مقابل 1.4 من كل 3.0 مليار رجل يمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة تبلغ (46%)، وهناك 300 مليون امرأة في جنوب صحراء إفريقيا لا تمتلك هاتفًا محمولًا. وعن معدل استخدام الإنترنت على مستوى العالم سُجل للرجال (50.9%) مقابل (44.9%) للنساء، وبإفريقيا سُجل (24.9%) للرجال مقابل (18.6%) للنساء، وبالدول العربية سُجل (47.7%) للرجال مقابل (39.4%) للنساء؛ الأمر الذي ينجم عنه صعوبة التواجد والنجاح بالأسواق.

وفى ظل هذة المعوقات والتحديات العديدة تعد الزراعة هي المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي؛ فهى أحد الأنشطة الأساسية في الاقتصاد القومى بالنسبة للكثير من الدول العربية. وقد أصبحت الزراعة لها الطابع أو الوجه النسائي.

4. تأنيث الزراعة بين الواقع والصعوبات بالوطن العربي

المصدر : الباحثة

هل تأنيث الزراعة هو مكسب حقيقي للمرأة الريفية أم هو دليل مؤكد على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وشكل من أشكال عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة. وبالتتبع التاريخى للظاهرة يشير (FAO:1998) إلى أن تأنيث الزراعة بمنطقة الشرق الأوسط أقل وضوحًا منه في المناطق الأخرى. حيث النسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء صغيرة، على الرغم من أن عددها آخذ في الازدياد نتيجة للهجرة المؤقتة والدائمة للرجال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. في مصر، والمغرب، وقبرص، وتونس، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، تمثل الأسر التي ترأسها نساء (16%) أو أقل، وفي السودان وباكستان تتجاوز نسبة الأسر التي تعولها نساء (20%) لعام 1990م؛ وبالتالي، غالبًا ما يتم تجاهل إسهامات النساء في الزراعة في الشرق الأدنى لأن معظم عملهن هو عمل غير مدفوع الأجر في المزارع الأسرية التي يرأسها رجال. وبمرور الوقت ارتفعت نسب النساء المعيلات؛ حيث بلغت بمصر نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر لعام 2016م ما يقرب من (26%) (استراتيجية تمكين المرأة المصرية، 31:2017). وبمرور الوقت ارتفعت نسبة النساء العاملات بالزراعة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتبلغ مايقرب من (40%) للنساء، وما يزيد عن (20%) للرجال. وبلغت نسبة النساء العاملات بالزراعة بدون أجر في الأعمال المزرعية العائلية ما يزيد عن (20%) لعام 2007 (FAO:2011).

وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2019 إلى نسبة العمالة بقطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي وفقًا للنوع الاجتماعي، والتي وصلت إلى (29.0%) من النساء اللاتي يعملن بالزراعة مقابل (18.2%) من الرجال بقطاع الزراعة .databank (albankaldawli.org/source/world).

ويفسر تقرير (Global Food Policy Report.2020; 41) ظاهرة «تأنيث الزراعة» من خلال وجهتي نظر مختلفتين حول كيفية تأثير هذه التحولات في أعباء عمل المرأة وفاعليتها. ويمكن لهذه التغييرات أن تخلق فرصًا جديدة للنساء للانخراط في العمل بأجر والزراعة التجارية؛ حيث يمكن أن تزيد هذه الفرص من دخل المرأة وظهورها وتأثير صوتها في أسرتها ومجتمعاتها.

ومن ناحية أخرى قد تتحمل المرأة أعباء عمل جديدة ومسئوليات إضافية بدون الوكالة (أو الحيازة) والموارد للاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة. وفي حين أن كلا الرأيين يعترفان بأن هذه العمليات تؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيفية تغير الأنماط الاجتماعية بين الرجل والمرأة فيما يخص العمل الزراعي، وماهية الآثار الواضحة لهذه التغيرات على النساء والرجال من حيث العمل والوكالة، إلا أن الأدلة العالمية تؤكد أنه في العديد من الأماكن تتزايد مشاركة الريفيات في قطاع الزراعة، وهي غالبًا ما تتركز في العمل الموسمي أو غير مدفوع الأجر. وغالبًا ما تتقاضى النساء أجورًا أقل من الرجال، ويواجهن ظروف عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة.

وقد يكون وجود المرأة المتزايد في المزارع أو المشاتل أمرًا إيجابيًا؛ لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، ولكن ما يسمى (بتأنيث الزراعة) لا يعني دائمًا تمكين المرأة. ويرجع أحد أهم أسباب تلك الظاهرة إلى هجرة الرجال للعمل بالخارج، وهجرة الشباب الريفى إلى الحضر أو المدينة، وعزوف الشباب المتعلم عن العمل بمهنة الزراعة، كما أن «تأنيث الزراعة» أمر

يرتبط جزئيًّا بزيادة فرص العمل في المجالات غير الزراعية للرجال في قطاعي الصناعة والخدمات، والتي تمتاز بعائد أعلى من القطاع الزراعي.

إضافة إلى هذا فإن تأنيث الزراعة لا يعني تمكين الريفيات؛ حيث عدم ملكية الأرض الزراعية، وعدم القدرة على الوصل إلى المعلومات الإرشادية الزراعية الحديثة؛ نظرًا لبعض العادات والتقاليد التي تمنع انتقال المرأة الريفية بحرية لحضور التدريبات والحصول على المعلومة الزراعية من مصدرها، وعدم القدرة على التمتع بالعمل؛ نظرًا لقيامها بالأدوار المتعددة داخل المنزل من رعاية الأطفال والزوج والكبار، والعمل خارج المنزل الذي يتمثل في رعاية الحقل والحيوانات، إضافة إلى الصعوبة البالغة التي تجدها المرأة في تسويق ما تنتجه (مرفت صدقي، 11:2014).

وتتفق البيانات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة مع ما سبق، حيث تشير إلى أن المزارعات يحصلن على (5%) فقط من الخدمات الإرشادية، وأن (15%) فقط من المرشدات الزراعيات على مستوى العالم من النساء.

ويتفق مع ما سبق (التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، 2017: 21) الذي يشير إلى أن نسبة الفقراء (سواء الواقعون في الفقر المدقع أو الواقعون في الفقر) أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، وفي الأسر التي يكون رب الأسرة بها أميًّا بالمقارنة إلى تلك التي يكون فيها حاصلًا على تعليم عالٍ، وأن نسبة الفقراء في الأسر التي تعولها نساء أقل بقليل منها في الأسر التي يعولها رجال، لكنها أكثر قليلًا من حيث الفقر المدقع (الأكثر حدة)، حيث إن الأسر التي تعولها نساء هي الأكثر عرضة للفقر المدقع في البلدان التالية: جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن، والأسر التي يعولها رجال هي الأكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان الأردن وتونس والجزائر ومصر ذات المستويات المنخفضة للغاية للفقر المدقع والفقر، أما المغرب والعراق ففيهما مستويات منخفضة من الفقر المدقع والفقر المتوسط.

وبخصوص تأكيد معاناة الريفيات ووجود أوجه لعدم المساواة بقطاع الزراعة، أوضحت نتائج (مرفت صدقي، 1:2018) أن نسبة تبلغ (91%) من الريفيات بعينة البحث يقعن في المستوى المنخفض من مدى كفاية الأجر لمتطلبات المعيشة. وعن عدد ساعات العمل المبذولة، أوضحت النتائج أن نسبة تبلغ (63%) من النساء يعملن أكثر من 8 ساعات يوميًّا بالحقل، هذا في حين تعرضت (81%) من المبحوثات للعنف اللفظي من قبل صاحب العمل، حيث إن عملهن بالحقل يكون بشكل يومي وبأجر. أما عن المخاطر المهنية، فقد تعرضت 93% من النساء للمخاطر البيولوجية والتي تعني بعض الأمراض الناتجة عن التعامل مع الحيوانات، أو التسمم الناتج عن سموم الثعابين والعقارب بالحقل، أو الأمراض المنقولة عن طريق التربة، مثل بعض الفطريات، والأمراض الناتجة عن تلوث المياه، وأمراض المعدة، أو الغبار العضوي مثل غبار القمح والقش والشعير والبقول، وهى تسبب أنواعًا مختلفة من الحساسية، مثل حساسية الأنف والربو وحساسية الجلد، بينما تعرضت (41%) من المبحوثات للبطالة الإجبارية من قبل صاحب العمل. وعن مشكلة فجوة الأجور بين الرجال والنساء، فقد أكدت (91%) من المبحوثات تعرضهن لفجوة الأجور بين الرجل والمرأة لصالح الرجل على الرغم من القيام بنفس العمل في الحقل، وهو ما يمكن تفسيره في ظل ما يسمى (Gender Discrimination)، وهو ما يُبرر بأن الرجل من حقه أن يأخذ أجرًا أعلى من المرأة.

ورغم وجود الكثير من المتاعب بمهنة الزراعة بالنسبة للنساء، إلا أن هذا القطاع يُعد المُشَغِّل الأول لهن؛ وهذا لأن معظم الريفيات لا يعرفن غير مهنة الزراعة، وهو ما يسمى بفقر المهارات النابع من انخفاض مستواهن التعليمى؛ حيث إن فرصة الحصول على عمل غير مهنة الزراعة يتطلب مهارات عديدة لا يمتلكها العديد من فقراء الريف؛ نظرًا لانخفاض المستوى التعليمى وانعدام الفرص، وهو ما أشار إليه تقرير (التنمية الريفية، 2016: 25،67)؛ مما يظهر مدى أهمية التعليم الذي يؤدي إلى تنمية المهارات وتعزيز قدرات النساء الريفيات؛ الأمر الذي يؤهلهن للنجاح في العمل الزراعي وغير الزراعي.

وقد أوضحت نتائج (مرفت صدقي، 2018: 1) أن أحد أسباب عمل المرأة بالزراعة يكمن في عدم رغبة الزوج في العمل بأجر بالإنتاج الزراعي، ورغبته في الهجرة الداخلية لبعض المحافظات والعمل بأنشطة البناء، وهو ما يمكن تفسيرة في إطار مشكلات المرأة المعيلة، حيث تقوم بتحمل مسئوليات رب الأسرة بالإضافة إلى مسئولياتها المنزلية. هذا بالإضافة إلى ما يسمى «بتأنيث الزراعة»، وهو ما اتفق مع تقرير (مكتب العمل الدولي، 2008: 18)، والذي أرجع تأنيث العمل الزراعي إلى عزوف الرجال وميلهم إلى مغادرة المناطق الريفية والعمل بأنشطة غير زراعية.

5. الملامح الاجتماعية والاقتصادية للريفيات في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030م

1.5. المرأة العربية الريفية ومستوى الفقر

لقد ارتفعت نسبة الفقراء، حسب خط الفقر المحدد بالعيش على 1,90 دولار في اليوم، من (4%) في عام 2013 إلى (6,7%) في عام 2015 على مستوى العالم.

وتبلغ نسبة الفقراء حسب خطوط الفقر الوطنية (5,5%) في الجزائر، و(14,4%) في الأردن، و(27%) في لبنان ومصر، و(46,5%) في السودان، و(48,6%) في اليمن قبل اندلاع الصراع. (التقرير العربي للتنمية المستدامة،14:2020).

المصدر: الباحثة

وتتفاقم مشكلة الفقر في المجتمعات التي يعدو نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعًا لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها. ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن هناك أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد أو يشرفون على الوقوع فيه، حيث تفتقر نسبة تبلغ (80%) من سكان العالم إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، ويعمل أكثر من 1.5 مليار عامل في القطاع غير النظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة، ويعاني حوالي (12%) من سكان العالم (842 مليون شخص) من الجوع المزمن (تقرير التنمية البشرية، 4:2014).

واستمرارًا لهذة الإحصائيات، يشير البنك الدولي 2020م إلى أن أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميًا، وأن 1.3 مليار شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، وأن (4%) من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت مستوى خط الفقر الدولي 1.25 دولار يوميًا.

ويشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020: 14) إلى وصول نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بالعيش على 1,90 دولار إلى (16%) تقريبًا في البلدان العربية الأقل نموًا، وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المصدر: الباحثة

وفي ظل تلك المعطيات والأرقام هل تعاني المرأة العربية الريفية من الفقر؟

أكد تقرير (القمة العربية التنموية، 17،2019) أن الإحصائيات في جميع أنحاء العالم تظهر أن النساء هن الأكثر فقرًا مقارنة بالرجال، حيث يمثلن (70%) من 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر. وتعد علاقات القوة غير المتساوية واستبعاد النساء من المشاركة في صنع القرار من بين الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يولد الفقر.

وفي المنطقة العربية يعيش نحو (41%) من السكان تحت خط الفقر بمعدل130 مليون نسمة من الفقراء، وتعد فجوة الفقر بين المناطق الريفية والحضرية هى الأعلى في تونس، تليها المغرب ومصر ثم اليمن، حيث تصل نسبة الفقر في المناطق الريفية إلى الحضرية 4.9، 3.0، 2.9، 1.9 على الترتيب (التقرير العربي الثالث،2010: 8).

الفقر وآثاره على المرأة العربية الريفية

(1) ظاهرة الفقر تأخذ أبعادًا عديدة يمكن التطرق إلى بُعدين أساسيين منها، هما فقر الدخل، وهو عدم كفاية الموارد في تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعيًّا، والبعد الآخر هو فقر القدرة، أي تدني مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعة من المشاركة في العملية التنموية، وتعد المرأة الريفية هي الأكثر تعرضًا لهذا النوع من الفقر.

(2) ويشير تأنيث الفقر «Feminization of Poverty» إلى أن الدخل المستقل للمرأة، إن وجد، فهو أقل من دخل الرجل، سواء تم تعريف الفقر بدلالة الدخل المتاح للصرف أو بدلالة فقر القدرة على اكتساب المهارات؛ وعليه فالفقر البشري يغلب عليه الطابع النسائي وفقًا لأبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة، وهو ما يسمى بالفقر متعدد الأبعاد؛ وهذا يؤكد أن ظاهرة «تأنيث الفقر»، والتي تعني قلة الفرص المتاحة للنساء مقارنة بالرجال، وعدم التكافؤ في فرص التعليم والعمل وملكية الأصول، هي ظاهرة منتشرة وفي ازدياد مضطرد. وينطوي مفهوم «تأنيث الفقر» على أن المرأة تكون أكثر تأثرًا وحساسية للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل والمستوى المعيشي، وأنها تعاني من حيث عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية لها ولأسرتها، وهو ما أشار إليه تقرير (Feminization of Poverty ,2015)، حيث أشار أن النساء الفقيرات فرصتهن ضعيفة في الوصول إلى الموارد الحيوية، مثل الأرض والإرث، كما أنهن يعانين من عدم الوصول الكافي إلى خدمات التعليم، ويعملن بدون أجر أو بالأعمال الهامشية، إضافة إلى استمرار التمييز في فرص حصول الفتيات على التعليم في العديد من المناطق بسبب الأعراف، وقيام الفتيات بأعباء العمل المنزلي في سن مبكرة؛ مما أدى إلى ضعف الأداء الدراسي والتسرب من التعليم والعمل بالزراعة؛ ومن ثم تصبح المرأة فريسة للآثار السلبية للفقر؛ وينتج عن ذلك مشكلات متمثلة في الزواج المبكر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

(3) الفقر وانتشار ظاهرة المرأة الريفية المعيلة. إن العلاقة ذات التاثير والتأثر بين ظاهرة الفقر ومشكلات المرأة تظهر بوضوح؛ حيث إن الفقر يعد الأساس في تفسير الكثير من الظواهر المرتبطة بالمرأة، ويرتبط بقضية تأنيث الفقر الصورة النمطية عن فقر الأسر التي تعولها النساء، حيث إن مخاطر الفقر تبدو في الظاهر متساوية لكل من الرجل والمرأة، إلا أن المرأة بشكل عام والأسرة التي تعولها بشكل خاص تعاني من آثار الفقر بشكل أكبر (منظمة المرأة العربية، 2015).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الفقر يعدّ ظاهرة مركبة تنشأ بسبب عوامل متعددة، اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وقانونية، وهو من أكثر الأمراض الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساتة السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ فمن المشكلات المترتبة على الفقر: انتشار البطالة، وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي، وارتفاع معدلات عمالة الأطفال، وظهور مشكلات اجتماعية ناتجة عن عدم تحمل رب الأسرة مسؤلية باقي أفراد الأسرة؛ ومن ثم نشأة ظاهرة المرأة المعيلة.

أما الدراسات الأكاديمية والتقارير التي تناولت ظاهرة تأنيث الفقر ومدى تأثر المرأة الريفية بها، فيتم عرضها كالتالي:

- الأسر التي تعولها نساء تتعرض لخطر الفقر أكثر من تلك التي يرأسها رجال؛ نظرًا لمحدودية وصول النساء إلى وظائف ذات أجر مرتفع، وإلى عدم امتلاكهن للأصول ، ونظرًا لكون النساء يتحملن وحدهن

مسؤلية العمل المنزلي؛ فلا يبقى أمامهن متسع من الوقت للتقدم في التعليم أو التدريب؛ ومن ثم الاستمرار بالسير في حلقة الفقر (منظمة العمل الدولية،31:2012).

- تشير الإحصائيات الرسمية على مستوى جمهورية مصر العربية إلى أن تأنيث الفقر أصبح ظاهرة حقيقة. وأشارات نتائج الدراسة التي اعتمدت على تقرير التنمية البشرية لعام 2008 إلى وجود فجوات بين البنات والأولاد في المؤشرات التالية: معدل القيد بالابتدائي، معدل القيد بالإعدادي، معدل القيد بالثانوي، معدل القيد بالتعليم العالي، ونسبة العاملات في المهن العلمية والفنية من قوة العمل (خمسة عشر عامًا فأكثر). وأوضحت النتائج أن تلك المؤشرات مسئولة عن (64%) من الانخفاض في قيمة دليل التنمية البشرية، وهى تخص المرأة الريفية (محرم وآخرون، 2012: 1199).
- تأنيث الفقر يعنى حساسية المرأة للمتغيرات الاقتصادية؛ فعند تقييم السياسيات المعنية بمكافحة الفقر بين النساء تبين أن هناك معوقات تحول دون أخذ البعد النوعي والاجتماعي في الاعتبار عند وضع الساسيات المعنية بالفقر، مثل بعض التشريعات والقوانين التي تميز بين المرأة والرجل، وعدم تمكين المرأة من التواجد بمواقع صنع القرار، فضلًا عن انتشار أمية النساء (الليثي، 2001: 52).
- الفجوة المستمرة بين الرجال والنساء في الأمن الوظيفى والأجور والتعليم تسهم في تأنيث الفقر. وكلما زاد الفقر فمن المرجح أن تعمل النساء في وظائف بدون أجر ضمن الأسرة أو بأجر منخفض لحسابهن الخاص. وينتشر الفقر بين رؤساء الأسر من النساء اللاتى يتحملن عبء إعالة أسرهن في ظل مصادر وموارد محدودة؛ ولهذا فالنساء أكثر فقرًا وتأثرًا من الرجال (بربري، 2009: 119).
- هناك الكثير من الفئات الاجتماعية لا تشملهن برامج الحماية الاجتماعية؛ ومن ثم يمكن القول إن كثيرًا من النساء الفقيرات والمعيلات مهمشات وبعيدات عن خطط الدولة المرتبطة بالرعاية الاجتماعية، حيث أشارات نسبة تبلغ 95.7% من إجمالي العينة أن المساعدات الاقتصادية التي يحصلن عليها لا تلبي الاحتياجات الأساسية لهن من مأكل ومشرب (الضبع، 2012: 400). وهو ما أكده (تقرير التنمية العربية المستدامة 2020م: 14)؛ حيث أشار إلى أنه لا تزال نسبة كبيرة من النساء خارج تغطية برامج التأمين الاجتماعي؛ نظرًا إلى قلة مشاركة المرأة في القوى العاملة النظامية في جميع أنحاء المنطقة، وهذا الواقع يعرضها للمزيد من المخاطر وأوجه الحرمان. وتوضح وزارة التضامن أن 1.785.000 سيدة يحصلن على الدعم النقدي بتكلفة شهرية تبلغ 820.000.000 جنيه مصري ومتوسط مساعدة شهرية 455 جنيه مصري، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم النقدي للمرأة المعيلة بإجمالي 213.000 سيدة مطلقة أو أرملة أو مهجورة. أما بخصوص عدد النساء صاحبات المعاشات والمستحقات من السيدات فقد بلغ 5.5 مليون سيدة من إجمالي 9 مليون صاحب معاش، وذلك بتكلفة شهرية قدرها 3.4 مليار جنيه مصري، ومتوسط معاش شهري 621 جنيه مصري (وزارة التضامن الاجتماعي، 1:2019).
- وعن توريث الفقر للنساء، أشارات (مرفت صدقي، 2016: 2) إلى أن (41%) من المبحوثات الريفيات عرَّفن الفقر بأنه إنجاب الفتيات، و(22.6%) من المبحوثات يوافقن على التزويج المبكر للفتيات للتخلص من العبء المادي، وهو ما يوضح استمرار توريث مفاهيم الفقر الخاصة بالمرأة. وعن غياب الوعي والاهتمام بتعليم الأبناء، جائت أقل نسبة من المبحوثات (11%) لتعرِّف الفقر بأنه عدم القدرة على تعليم الأبناء. وهناك (46%) من العينة أميَّات، وهى نسبة مرتفعة، حيث إن الأمية هى العمود الفقري لظاهرة تأنيث الفقر. وهناك نسبة تبلغ (58%) من المبحوثات تعرضن لمشكلة عدم الحصول على الميراث، وهو ما يشكل الحلقة الأولى من حلقات عدم الأمان الاقتصادي للمبحوثات؛ لهذا لابد من إدماج الرجال في ندوات التوعية بحقوق المرأة لأنهم من ضمن متخذي القرار فيما يخص حقوق المرأة.
- وهو ما اتفق مع تفسير (Feminization of Poverty ,2015) والذي أشار إلى أن النساء الفقيرات فرصتهن ضعيفة في الوصول الكافي إلى خدمات التعليم، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والاحتياجات الغذائية. وتعاني الفتيات من استمرار التمييز في فرص الحصول على التعليم في العديد من المناطق بسبب الأعراف، والتزويج المبكر، والحمل القهري، كما أن قيام الفتيات بأعباء العمل المنزلي في سن مبكرة أدى إلى ضعف الأداء الدراسي والتسرب من التعليم؛ ومن ثم أصبحت الفتيات فريسة للآثار السلبية للفقر؛ حيث إن التعليم يؤدي إلى العمل اللائق؛ ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل والهروب من دائرة الفقر.

2.5. المرأة العربية الريفية وتحقيق الأمن الغذائي

أدوار المرأة العربية الريفية

تشارك المرأة العربية الريفية في أغلب الأنشطة الزراعية، كما تسهم في كثير من الأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل المنزل وخارجه، وفي تنفيذ أنشطة ومشروعات إنتاجية صغيرة، إضافة إلى قيامها بتسويق بعض المنتجات الزراعية ومشاركتها في صناعة العديد من القرارات الزراعية التي لها انعكاسات مهمة على الزراعة وعلى الإنتاج.

أما في المجال الأسري، فالمرأة الريفية تلعب دورًا رئيسًا في مجال التنشئة الاجتماعية لأبنائها، وتسهم بشكل أساسي في تشكيل نظم القيم لأجيال المستقبل؛ حيث تغرس القيم المرتبطة بالعمل، والمساواة، والإنتاج، وبناء الأسرة، وخدمة المجتمع، هذا بجانب دورها الأساسي في رعاية الأسرة وتغذيتها، وإدارة شئون المنزل، وتدبير اقتصادياته.

كما أن المرأة الريفية لها تأثير كبير في البيئة، وفي صيانة مواردها، والمحافظة عليها بحكم الصلة الوثيقة بين الأنشطة اليومية التي تقوم بها المرأة الريفية وارتباطها المباشر بموارد البيئة الطبيعية كما هو موضح بالشكل التالي:

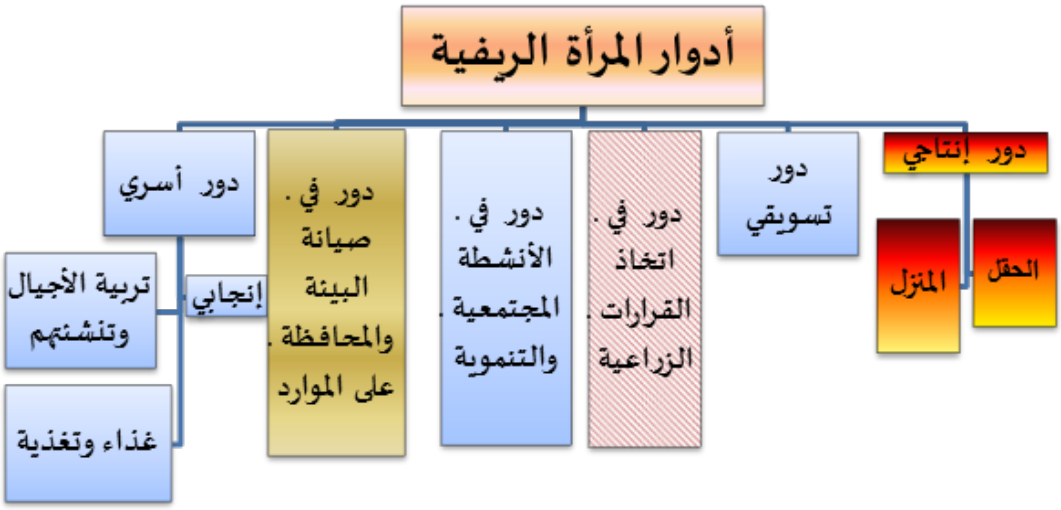

ونجد أن المرأة العربية الريفية تستمر في العطاء وفي الأدوار المتميزة، وهي حفظ الموارد الوراثية النباتية وصيانتها؛ مما يعد صمام الأمان لتحقيق الأمن الغذائي

وتشكل النساء أغلبية قوة العمل الزراعية؛ وهو ما يوضح تعامل المرأة مع الموارد الطبيعية الزراعية والمائية يوميًّا في سياق دورها كمزارعة وكمتكفلة بأسرتها المعيشية، فهي تكون مسئولة عن زراعة محاصيل كفافية، وكثيرًا ما تكون لديها معرفة بأنواع المحاصيل المحلية وطرق زراعتها ووريها وحفظها، وكثيرًا ما تعتمد المرأة الريفية المعدمة على الموارد الطبيعية التي تمثل ملكية مشتركة للحصول على الحطب والعلف والغذاء. وفي كثير من البلدان يشكل الاستخدام المفرط لتلك الموارد تهديدًا خطيرًا لسبل العيش في الريف وللأمن الغذائي (www.fao.org/gender/gender) و(رزق، وعبد الوهاب، 2015).

ويمكن للمرأة الريفية أيضًا أن تسهم في المحافظة على التنوع البيولوجي وعلى أنواع النباتات التي تستوطن المنطقة التي تعيشها، وذلك من خلال التعرف على هذه الأنواع، وعلى كيفية المحافظة عليها ومحاولة إكثارها.

فالموارد الوراثية النباتية هى مصدر لكائن حي من الكائنات النباتية، قد يكون كاملًا أو جزءًا منه وله قيمة اقتصادية، ويستخدم في الزراعة وإنتاج الغذاء. وتنقسم تلك الموارد إلى موارد وراثية نباتية خاصة بالمحاصيل الحقلية، والمحاصيل البستانية، والنباتات الطبية والعطرية. وحفظ تلك الموارد يشكل صيانة للموارد الطبيعية وحفظًا لها من الإهدار. ويعد المزارعون هم عصب حفظ الموارد الوراثية النباتية واستدامة استخدمها لصيانة الموارد الطبيعية (دليل التشريعات في حفظ وصون الموارد الوراثية، 2010: 3) كما هو موضح بالشكل التالي.

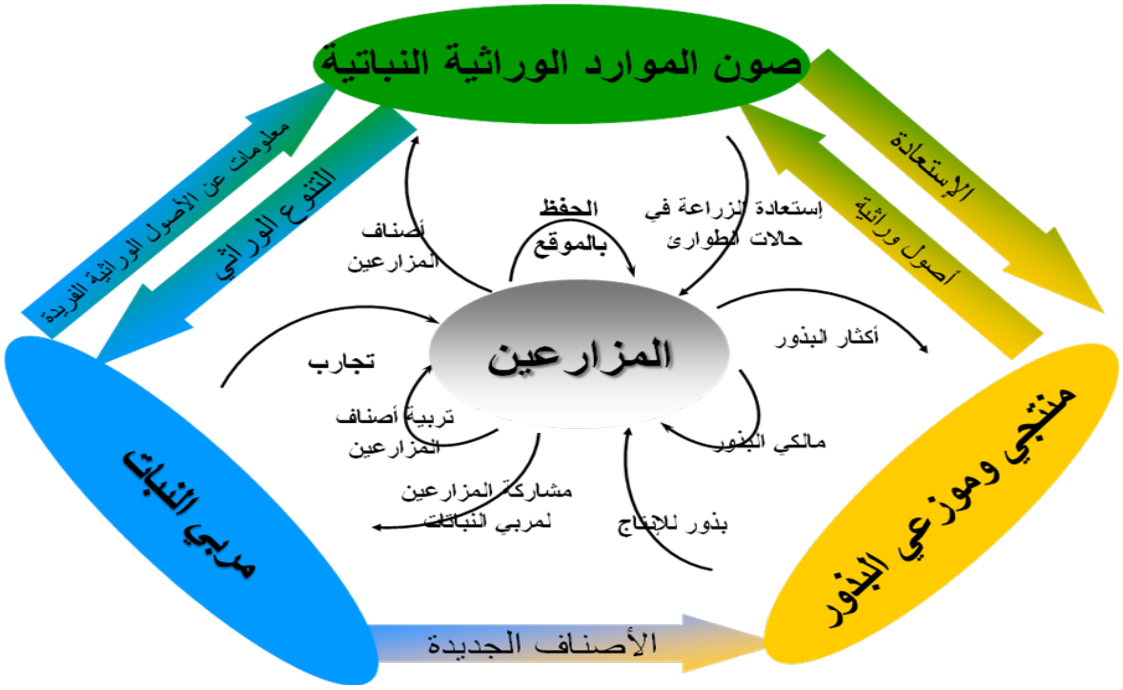

The role of biotechnology in exploring and protecting agricultural genetic resources, FAO, ROME, 2006 (Editors: John Ruane and Andrea Sonnino)

والمورد الوراثي ليس هو فقط ذلك الأصل الوراثي النباتي أو الحيواني أو الكائن الدقيق النادر، ولكنه حلقات متكاملة تشمل في داخلها ذلك الأصل التراثي الذي يتكون من المعارف التقليدية والممارسات المحلية التي تراكمت عبر السنين وعبر أجيال عديدة، لتصبح علامة مميزة لمجتمع ما بكل ما فيه من معارف وخبرات؛ حيث قد تؤدى الريفيات دورًا عبر معرفتهن بحفظ الموارد الوراثية النباتية وصيانتها وتوظيفها من أجل صيانة الموارد الطبيعية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي (مرفت صدقي، 2017).

أوضاع الأمن الغذائي العربي

الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

يعاني أكثر من 50 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم من الهزال. وهناك ما يقرب من 151 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم (22%) لا يزالون يعانون من التقزم في عام 2017. ويمثل ذلك انخفاضًا بنسبة تبلغ (25%)في عام2012؛ ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التقدم المحرز في آسيا. ويعاني أكثر من 38 مليون طفل دون سن الخامسة من الوزن الزائد. ويزداد معدل انتشار فقر الدم لدى النساء والبدانة لدى البالغين سوءًا. ويعاني أكثر من واحد من كل ثمانية أشخاص بالغين في العالم من البدانة، وتعاني واحدة من كل ثلاث نساء في سن الإنجاب من فقر الدم (تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 9:2018).

أما على مستوى الدول العربية فإن نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية بلغت أعلى مستوياتها في اليمن (34.4%) ، وأدناها في الكويت بأقل من (2.5%). وأما الأطفال دون سن الخامسة فهم يعانون من الهزال والتقزم والوزن الزائد، والبدانة لدى البالغين، بالإضافة إلى انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب.

- وعن مؤشر الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهرٍ لعام 2017 سجلت السودان (54.6%)، وسلطنة عُمان (32.8%)، ومصر (39.5%)، وموريتانيا (41.4%)، واليمن (9.7%).
- أما فيما يتعلق بمؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال لعام 2017م فقد سجلت السودان (16.3%)، وسلطنة عُمان (7.5%)، والكويت (3.1%)، ومصر (9.5%)، وموريتانيا (14.8%) واليمن (16.3%).
- وعن مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم لعام 2017، سجلت السودان (38.2%)، وسلطنة عُمان (14.1%)، والكويت (4.9%)، ومصر (22.3%)، وموريتانيا (27.9%)، واليمن (46.5%).
- وبالنسبة للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد، سجلت السودان (3.0%)، وسلطنة عُمان (4.4%)، والكويت (6%)، ومصر (15,7%)، وموريتانيا (1,3%)، واليمن (2%).
- وعن مؤشر متوسط انعدام الأمن الغذائي لعام 2017/2015 كنسبة مئوية من إجمالي السكان سجلت كل من الجزائر والبحرين ومصر (8.9%) (FAO:2018:3).

وعن الفوارق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي:

- توضح بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في أكثر من 140 بلدًا، في إفريقيا وآسيا أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد أعلى قليلًا بين النساء على مستوى العالم؛ حيث يبلغ 8.0 للنساء و7.5 للرجال، وبقارة إفريقيا يبلغ 24.3 للنساء مقابل 23.9 للرجال (تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،2018:9).
- وعن عدد النساء في سن الإنجاب اللاتى يعانين من فقر الدم، فقد أظهرت النتائج أن النسبة في السودان بلغت (30.7%)، وسوريا (33.6%)، والصومال (44.4%)، والعراق (27.5%)، وسلطنة عمان (38.2%)، وقطر (27.7%)، والكويت (23.8%)، ولبنان (31.2%)، وليبيا (32.5%)، ومصر (28.5%)، والمغرب (36.9%)، واليمن (96.6%) (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2018: 48).
- وعن مؤشر التقزم في بعض الأقاليم، فيظهر أن التقزم في الأطفال دون سن الخامسة أكثر انتشارًا بين الفتيات ، وهو ما يشير إلى أن الفتيات في بعض المناطق قد يكن أكثر عرضة لمظاهر انعدام المساواة الصحية منذ الصغر.
- أما عن نسبة النساء المتأثرات بانعدام الأمن الغذائي، فإن الافتقار إلى المغذيات الكبيرة والدقيقة، مثل الحديد أثناء فترة الحمل، يؤدي إلى انخفاض أوزان المواليد، ومشكلات صحية أخرى لأطفالهن. كما اتضح أنه يتم تزويج حوالي 15 مليون فتاة قبل سن 18 سنة كل عام، ويؤدي ذلك إلى آثار مدمرة على تعلمهن، وصحتهن، ونموهن. وتنتمى تلك الفتيات غالبًا إلى أسر فقيرة (تقرير سياسة المساواة بين الجنسين، 2020: 7).
- وأما مؤشر البدانة، فهو مرتفع بين النساء في المنطقة العربية. وكانت أعلى نسبة للبدانة في الكويت؛ إذ بلغت (37%)، أما النسبة الأدنى فكانت في السودان؛ إذ بلغت (7%). وكانت السودان وموريتانيا

واليمن هي البلدان الوحيدة التي كانت معدلات البدانة فيها أدنى من (20%)، وفي مصر كانت هناك (40%) من النساء يعانين من البدانة مقارنة بنسبة تبلغ ((22%من الرجال بفارق هو الأكبر في المنطقة. وكانت الفجوة الأصغر بين الجنسين في لبنان؛ إذ بلغت (8%) (تقرير المجتمع العربي مجموعة الإحصائيات الاجتماعية،2017: 25).

إن سد الفجوة بين الرجال والنساء في قطاع الزراعة من شأنه وضع مزيدٍ من الموارد تحت تصرف المرأة، وتعزيز صوتها داخل الأسرة، وهو ما يمثل استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين الأمن الغذائي للأطفال وتغذيتهم والحفاظ على صحتهم؛ حيث تؤدى النساء دورًا أساسيًّا في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تمثل الزراعة فيها (32%) من نمو الناتج المحلى الإجمالي، والتي يعيش ويعمل نحو (70%) من فقرائها في المناطق الريفية. النساء في تلك المناطق هن اللاتى ينتجن معظم الأغذية التي تستهلك محليًّا ؛ وبالتالي تعد المرأة من العناصر الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي الأسري في المناطق الريفية (تقرير حالة الأغذية والزراعة:2011).

اعتبار تمكين المرأة زراعيًّا وسيلة لتحقيق أهداف مهمة كمحاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

6. تمكين المرأة العربية الريفية بقطاع الزراعة

مفهوم التمكين

التمكين يقوم على الدور الثلاثي للمرأة Triple – Roles، أي الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي. ويهدف التمكين إلى جعل التنمية قائمة على أساس المشاركة بين الرجل والمرأة في سائر الأعمال، وليست قائمة على إعانة النساء الفقيرات، وإنما على جعلهن قادرات على اتخاذ القرار من خلال امتلاك الموارد الاقتصادية وسهولة الوصول لعناصر القوة الاقتصادية.

ويشير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى أن هناك محاولات عدة استهدفت دمج المرأة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال العديد من المناهج، وهي:

(1) مدخل المرأة والرفاهية: ويهدف هذا المدخل إلى تمتع المرأة بالمقومات الأساسية للحياة من تعليم، ومسكن، وصحة، وتغذية، وكل ما يلزم لتحقيق متطلبات الحياة؛ ومن ثم لتحقيق الرفاهية، كما يُعنَى هذا المدخل بمعالجة القصور المتمثل في ضعف حصول المرأة على متطلباتها في ظل الممارسات والعادات الاجتماعية التي تشجع على تعظيم نصيب الرجل داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، سواء في التغذية والتعليم والدخل؛ مما يسهم في ضعف المرأة في تلك الجوانب.

(2) مدخل المساواة والعدالة: يرتكز هذا المدخل على زيادة فرص المرأة في الحصول على فرص اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية مع الرجل لتحقيق العدالة والمساواة في عملية التنمية.

(3) مدخل الكفاءة: يقوم هذا المدخل على رفع كفاءة المرأة من خلال عمليات التدريب على المهارات والتقنيات الحديثة في الإنتاج؛ بغرض الإسهام في تطوير الإنتاج وزيادته وتحسينه؛ حتى تصبح التنمية أكثر كفاءة من خلال الإسهام الاقتصادي والمساواة الاجتماعية للمرأة.

(4) مدخل مكافحة الفقر: يؤكد هذا المدخل على أن فقر المرأة يرجع إلى قصور في الإنتاج، إضافة إلى ضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة السيطرة؛ لذا فإن هذا المدخل يهدف إلى تعزيز قدرة المرأة الفقيرة على زيادة الإنتاج، ويسعيإلى تلبية احتياجاتها العملية من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل. وهناك ما يسمى بالصناعات الريفية القائمة على الحرف والمهن التي يقوم بها أهالي الريف، سواء في منازلهم أو في مكان عام يجمعهم بقريتهم، ويستغلون خامات الريف في إنتاج منتجات نافعة تسد حاجات المستهلكين وتنعش الريف الذي تعيش فيه الغالبية الكبرى من السكان.

(5) مدخل التمكين: يعد هذا المدخل من أحدث المناهج المستخدمة لدمج المرأة في عملية التنمية، ويعد من أكثر المناهج شيوعًا؛ نظرًا لاهتمامه بالأدوار الثلاثية للمرأة، وهي الدور الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي، ويحاول هذا المدخل الاعتراف بالمرأة كعنصر رئيس ومهم في التنمية، ومحاولة القضاء على مظاهر التفرقة على أساس النوع الاجتماعي، وذلك من خلال تغيير العلاقات النوعية وعلاقات القوة داخل الأسرة والمجتمع.

المصدر: الباحثة

ويهدف هذا المدخل إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وزراعيًا، بالإضافة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الشخصية أو الجماعية، وذلك من خلال التثقيف والتعليم والعمل والتوظيف؛ وذلك بهدف التغلب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل محيط الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية؛ ومن ثم سوف يتم تناول التمكين الزراعي للريفيات نظرًا لأن أداء قطاع الزراعة أقل مما يجب لعدد من الأسباب، من بينها: افتقار المرأة إلى الموارد والفرص، ومواجهتها لعدد من المعوقات فيما يتعلق بالحصول على الموارد الإنتاجيه والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات؛ ومن ثم فإن التمكين الزراعي يعد وسيلة لتذليل العقبات والاستفادة من الفرص (تقرير الأغذية والزراعة،3:2011).

التمكين الزراعي للمرأة العربية الريفية

يهدف التمكين الزراعي إلى أن تكون المرأة الريفية قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية؛ حيث يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في قطاع الزراعة في الحد من الفقر المدقع والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى النسبي.

وتعد مواطن الضعف والتحديات التي تقف في سبيل المساواة في المجتمع خطرًا على التنمية المستدامة، وما لم تعالج عن طريق تغيير السياسات والمعايير والأعراف الاجتماعية فلن يكون التقدم منصفًا ولا مستدامًا.

والتمكين الزراعي يتم من خلال تقليل الفجوه بين الرجل والمرأة عن طريق إعطاء المرأة القدرة على الاختيار واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج، والقدرة على الحصول على صك ملكية الأرض الزراعية أو حيازتها، والقدرة على التحكم في الدخل فيما يتعلق بما تقوم بإنتاجه، وإمكانية التمتع بالوقت بجانب العمل في الزراعة، إضافة إلى إعطائها مساحة من الحرية للقدرة على عرض آرائها وأفكارها، والمشاركة في المنظمات الاجتماعية والنقابية كامرأة عاملة في الزراعة وليست مجرد عاملة بدون أجر (International FoodPolicy Research Institute, 2012: 4) (مرفت صدقي، 2015).

وقد تم وضع مؤشرات لقياس التمكين الزراعي للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بنهاية (2013/2012) من قبل معهد سياسات الأغذية؛ وذلك لمحاولة تقليل الفجوة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمدخلات والإنتاج الزراعي (www.ifpri.org).

أبعاد مقياس التمكين الزراعي للمرأة العاملة بالزراعة ومؤشراته:

- الموارد أو المصادر (ملكية الأصول، شراء، أو بيع، أو استبدال الأصول / حرية التصرف واتخاذ القرار فيما يخص المدخرات البنكية).
- الإنتاج (قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقه بالإنتاج).
- الدخل (القدرة على التحكم والتصرف في الدخل).
- القيادية (العضويه في المنظمات/ القدرة على عرض آرائهن وأفكارهن).
- الوقت (من حيث ضغط العمل، والترفيه) (Alkir et al ,2013: 38).

الأقسام الفرعية لمقياس التمكين الزراعي للمرأة الريفية العاملة بالزراعة: ينقسم مقياس التمكين الزراعي للمرأة الريفية إلى قسمين فرعيين كما بالشكل التالي أولًا: (WEAI)، وهو مكون من خمسة أبعاد بمؤشراتها تقيس مدى التمكين الزراعي للمرأة العاملة بالزراعة. ثانيًا: المقياس الفرعي لتحديد الفجوه التميزية بين الرجل والمرأة (الجندر) لنفس الأسرة الواحدة، وهو مؤشر (GPI)، وهو مؤشر يدل على النسبة المئوية للنساء اللاتي تم تمكينهن مثل الرجال على نطاق نفس الأسرة الواحدة. ويوضح مؤشر GPI الفجوة التي يجب السعي إلى التغلب عليها حتى تصل النساء إلى نفس المستوى من توافر الموارد والفرص مع الرجل.

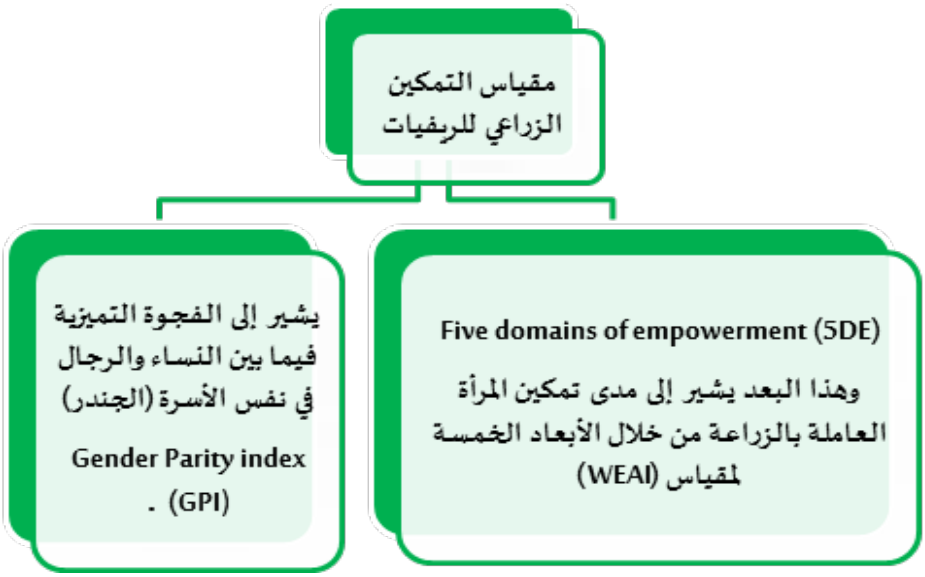

7. المردود الاجتماعي والاقتصادي لتمكين الريفيات بقطاع الزراعة

هناك العديد من النتائج الاجتماعية والاقتصادية لتمكين الريفيات بقطاع الزراعة؛ حيث يحقق الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والحصول على العمل اللائق والتعليم والصحة الجيدة. وسوف يتم عرضها كالتالي:

اتفق كل من (منظمة المرأة العربية، 2015) و(تقرير حالة الأغذية والزراعة، 2011) و(مرفت صدقي، 2019) و(تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة، 13:2012) و(تقرير التنمية الريفية، 49:2016) و(التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2019) و(International Food Policy Research Institute،2012) في أن تمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة يحقق مردودًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا متمثلًا في النقاط التالية:

- الإسهام في تحقيق بعض غايات هدف القضاء على الفقر:

حينما يتم تمكين الريفيات بقطاع الزراعة فسوف يؤدي هذا إلى زيادة الإنتاجية، مما يعني زيادة الدخل؛ ومن ثم ارتفاع مستوى معيشة الأسرة.

- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي:

التمكين بقطاع الزراعة للريفيات يعنى الحصول على الأرض الزراعية والموارد والمعلومات، وجميعها تصب في بوتقة زيادة الإنتاجية من الأرض، وهى أحد بنود تحقيق الأمن الغذائي، حيث إن الإنتاج، والوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها والتحكم بها بالنسبة للريفيات يؤدى إلى المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تنوع قاعدة دخل المرأة؛ ومن ثم تحقيق بند القدرة على شراء الغذاء.

- تحقيق هدف التعليم الجيد:

تمكين المرأة الريفية بقطاع الزراعة يجعل المرأة أكثر قدرة وإمكانية على الإنفاق على تعليم الأبناء وعدم الاعتماد عليهم كمصدر للدخل؛ ومن ثم زيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس؛ وبالتالي المرور بطريق إدماج المرأة في عملية صنع القرار.

- تمكين الريفيات والصحة الجيدة:

إن زيادة دخل الريفيات عبر التمكين بقطاع الزراعة يجعلهن قادرات على الحصول على الخدمات الصحية لهن ولأبنائهن بالأسرة. وسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه أن يضع مزيدًا من الموارد تحت تصرف المرأة، وأن يعزز صوتها داخل الأسرة المعيشية، وهو ما يمثل استراتيجية ثبتت جدواها لتحسين الأمن الغذائي للأطفال وتغذيتهم والحفاظ على صحتهم.

- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة:

يعد تيسير الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية والسيطرة عليها عاملًا أساسيًّا بالنسبة للريفيات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها، وذلك عن طريق تنوع قاعدة دخلهن، مما يعد إحدى آليات القضاء على الفجوة بين الرجل والمرأة.

- المرأة الريفية والعمل اللائق:

عندما يتم تدريب الريفيات وتطوير مهارتهن من خلال التدريب على القراءة والكتابة أو التدريب المهنى، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز القدرات وتطوير الريفيات؛ ومن ثم زيادة فرص الالتحاق بالعمل اللائق وزيادة إنتاجيتهن ومشاركتهن في تنمية المجتمعات.

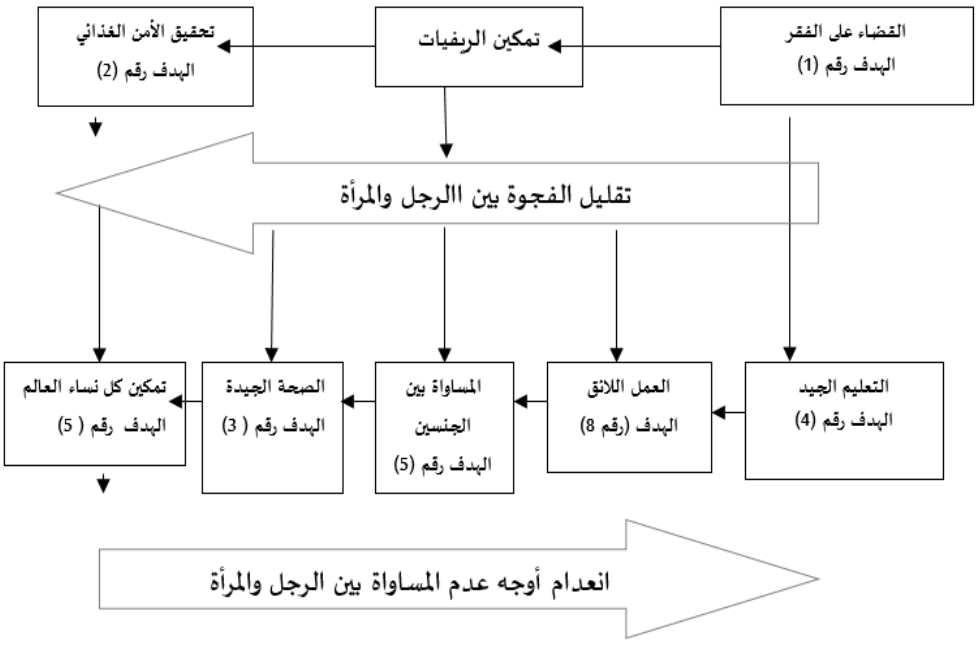

8. تحديات الريفيات في سبيل التمكين بقطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي

تؤدي المرأة الريفية أدوارًا مهمة في جميع سلاسل القيمة الزراعية الغذائية، وتلعب دورًا رئيسًا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، وفي إدارة الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه. ومع ذلك، تواجه المرأة الريفية قيودًا عديدة.

وفي إطار تحقيق غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030، تقابَل المرأة الريفية بالعديد من العقبات والتحديات على الرغم من تعدد أدوارها في مراحل تحقيق الأمن الغذائي، والمتمثلة في توافر الغذاء (Food Availability) بالقدر الكافي لمقابلة الاحتياج اليومي لكل شخص لتحقيق الطاقة والتغذية لحياة نشطة، وسهولة الحصول على الغذاء (Food Accessibility)، والقدرة على شراء الغذاء (Food Affordability)، والقدرة تعني توافر المال اللازم لشراء الغذاء في كل الأوقات. والمال يتوافر إما بدخل ثابت، أو بوجود مصدر إنتاج يتم بموجبه تبادل الغذاء. ورغم أهمية أدوار النساء في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى النسبي والمطلق، إلا أنهن يواجهن المزيد من التحديات.

- **صعوبة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية الأساسية، والتكنولوجيا، والمعلومات المتعلقة بالأسواق**، وقد أشار (GENDER AND ICTS:2018:7) إلى أن 1.2 من أصل 2.9 مليار امرأة تمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة (41%)، مقابل 1.4 من كل 3.0 مليار رجل يمتلك هاتفًا محمولًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بنسبة تبلغ (46%)، وهناك 300 مليون امرأة في جنوب صحراء إفريقيا لا تمتلك هاتفًا محمولًا. وعن معدل استخدام الإنترنت على مستوى العالم سُجل للرجال (50.9%) مقابل (44.9%) للنساء، وبإفريقيا سُجل (24.9%) للرجال مقابل (18.6%) للنساء، وبالدول العربية سُجل (47.7%) للرجال مقابل (39.4%) للنساء.
- **محدودية النفاذ إلى التمويل**؛ حيث تبلغ نسبة المشروعات الصغيرة التي تديرها نساء حوالي (23%)، كما أن نسبة تبلغ (45%) من القروض متناهية الصغر موجهة للمرأة. وتشير البيانات إلى أن متوسط قيمة القروض التي تحصل عليها الإناث أقل من متوسط قيمة القروض التي يحصل عليها الذكور بجمهورية مصر العربية (الاستراتيجة الوطنية لتمكين المرأة المصرية، 32:2017).
- **انخفاض مستويات التعليم بين النساء الريفيات**، حيث الحلقات المفرغة للفقر (منظمة المرأة العربية، 2015). وتشير الإحصائيات إلى أن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في المنطقة العربية يبلغ (90%)، لكنّ نحو خُمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات الإناث (88%). إن نسبة انعدام الأمن الغذائي للنساء تقرب من (13%)، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالرجال. ومن ضمن المتغيرات المؤثرة بتلك النسبة مستوى التعليم والفقر؛ حيث إن تكلفة اتباع نظام غذائي صحي تتجاوز مستوى خط الفقر الدولي (1.90 دولار أمريكي للشراء لكل شخص في اليوم)؛ مما يجعل الفقراء غير قادرين على تحمل التكلفة. إن (57%) أو أكثر من السكان لا يستطعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي طوال الوقت في جنوب إفريقيا وآسيا (food Nutraition,2020:205 The State of Security and).
- **انتشار أمراض سوء التغذية بين النساء بالريف** حيث العمل الزراعي وقلة الدخول. وقد أوضح تقرير (FAO:2018:47) أن نسبة الفقر في ريف مصر لعام 2010م بلغت (32.3%)، بينما بلغت بريف الأردن (16.8%)، و بلغت (4.8%) بريف الجزائر. وأوضح التقرير أن من يعانون من نقص التغذية لعام 2015-2017 بالجزائر (1.9%)، وبمصر (4.6%)، وإيران (4.0%)، والعراق (10.3%).
- **التمييز الغذائي**، ففي كثير من المجتمعات العربية لا تتناول المرأة طعامها إلا مما يتبقى وبعد أن يأكل الرجال؛ مما ينتج عنه نقص التغذية واعتلال الصحة (المرأة والأمن الغذائي العربي، 2010). واتفق تقرير (تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 7:2011) مع ما سبق، حيث تميل النساء إلى الحد من تأثير الأزمة باستخدام استراتيجيات التأقلم الشديد، من خلال تقليل استهلاكهن، والحد من تنوع الوجبات الغذائية، مع ما يكتنف ذلك من مخاطر، خاصة بالنسبة للأمهات الحوامل والمرضعات؛ بسبب نقص المغذيات الدقيقة الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على صحتهن وحالتهن

الغذائية وحالة أطفالهن. وربما أدى ذلك إلى الهجرة في ظروف قاسية أو بيع الأصول التي يمتلكنها، أو جمع الأغذية البرية، أو العمل بوظائف غير آمنة لزيادة دخلهن. ويشير تقرير (المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: 10:2018) إلى أن النسبة المئوية من الإناث اللاتي يعانين من نقص التغذية بمصر لعام (2014–2015) سجلت (26.1%) للنساء مقابل (21.24%) للرجال، وبدولة الأردن سجلت (31.2%) للنساء مقابل (24.9%) للرجال، وبالمغرب (25.4%) للنساء مقابل (26.7%) للرجال.

- **الافتقار إلى الأمان الاقتصادي**، حيث تسجِّل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية أدنى مستوى في العالم؛ فهو لم يتجاوز (25%) في عام 5102، مقارنة بمتوسط عالمي قدره (50%). وتعمل (38%) من النساء العاملات في المنطقة أعمالًا غير مستقرّة (The Gender Gap in Land Right;2018). إن بطالة الفتيات في المنطقة العربية مرتفعة، وهي الأعلى؛ إذ بلغ متوسطها (39,3%)في عام 2017، أما عن العاملات بقطاع الزراعة فيفتقرن إلى أنظمة الضمان والأمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ولا يحصلن على استحقاقات المعاش التقاعدي؛ نظرًا لعدم شمولهن ضمن قانون العمل ببعض الدول (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 79:2019).
- **إغفال الإحصائيات الخاصة باحتياجات النوع الاجتماعي**، حيث يشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 27:2020) إلى أنه نظرًا لندرة البيانات يصعب قياس الفجوة بين الرجال والنساء في الهدف رقم (2) من أهداف التنمية المستدامة، وهو تحقيق الأمن الغذائي، الذي تقيسه مؤشرات المقصد رقم (2–2) المتعلّق بالاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات، وكذلك المقصد رقم (3–2) المتعلّق بالحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية والمعرفة والتمويل. ويحد عدم توافر المعلومات من قدرة واضعي السياسات على تقييم الآثار الصحية للثغرات التغذوية على النساء الحوامل. ويشير هذا إلى إغفال الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وهو نوع من أنواع التمييز ضد النساء.
- **صعوبة امتلاك الأرض الزراعية وحيازتها**، فقد أوضح تقرير (The Gender Gap in Land Right;2018) و(التقرير العربي للتنمية المستدامة، 74:2020) أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن حيازة الأرض الزراعية على مستوى العالم تبلغ أقل من (15%) مقابل (85%) للرجال. والشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تظهر بها الفجوة بين الجنسين في امتلاك الأرض الزراعية؛ حيث لا تتجاوز نسبة النساء من أصحاب الحيازة الزراعية في المنطقة (7%)، ومع ذلك تشارك النساء على نطاق واسع في الأنشطة الزراعية، على نحو غير متناسب حتى في بعض البلدان، فتصل نسبة مشاركتهنّ في السودان والمغرب مثلًا إلى نحو (60%) من مجموع العاملين في هذه الأنشطة، وإلى (54%) في موريتانيا.
- **الفجوة بين الرجال والنساء في امتلاك الأرض الزراعية**، يوضح (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، 30:2020) و(منظمة المرأة العربية،2015،3) و(تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011: 7) أن المرأة الريفية عنصر جوهري في ترجمة الإنتاج الزراعي إلى غذاء وإلى أمن تغذوي. وعلى الرغم من ذلك تتجلى بوضوح أوجه التباين الصارخة بين الرجال والنساء في حيازات الأراضي على مستوى الدول العربية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بنسبة المالكات للحيازات الزراعية ببعض الدول العربية صعوبة حصول النساء على صكوك الملكية للحيازات الزراعية؛ فتشير قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والحقوق في الأراضي الواردة من منظمة الأغذية والزراعة إلى التفاوت الواضح في ملكية الحيازة الزراعية؛ ففي الجزائر تمتلك النساء (4.1%) مقابل (95.9%) للرجال، وبمصر تمتلك النساء (5.2%) مقابل (94.8%) للرجال، وفي الأردن (3.0%) للنساء مقابل (97.0%)، وفي لبنان (3.0%) للنساء مقابل (97.0%) للرجال، وبالمغرب (4.4%) للنساء مقابل (95.6%) للرجال، وفي بتونس (6.4%) للنساء مقابل (93.6%) للرجال (قاعدة بيانات gender (and land Rights. وذلك رغم أن الغاية رقم (3) من غايات الهدف الثاني (القضاء على الجوع) تنص بكل وضوح على مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين، من خلال ضمان

المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، وكذلك المساواة في الحصول على المدخلات والمعارف والخدمات المالية، وتيسير إمكانية وصولهم إلى الأسواق بحلول عام 2030.

- **وعن فجوة الأجور بين الرجل والمرأة في العمل الزراعي** فهي واضحة، حيث تتعرض الريفيات لفجوة الأجور لصالح الرجل رغم قيامهن بنفس العمل، وهو ما يمكن تفسيرة في ظل ما يسمى بـ (Gender Discrimination)، حيث تقسيم أو توزيع الأدوار والمسئوليات للنوع الاجتماعي على أساس القيم والأعراف السائدة بالمجتمع، فتتقاضى النساء أجورًا أقل، ويواجهن ظروف عمل سيئة مقارنة بالرجال الذين يقومون بأعمال مماثلة لما تقوم به المرأة. ويشير تقرير (Gender Dimensions of Agricultural:2010:5) إلى أن العمالة بقطاع الزراعة بالشرق الأوسط بلغت بين النساء (39.6%) مقابل (34.0%) للرجال لعام 2000. وعن الأعمال الحرة بأي قطاع آخر سجلت للنساء نسبة بلغت (38.6%) وللرجال (24.6%). وعن الأجر المكتسب سُجل للنساء نسبة (1.0%) وللرجال (9.4%)؛ وهو ما يوضح الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء. وسواء أكانت المرأة في القطاع الحكومي أو القطاع العام، فإن الفجوة في الأجور بين الرجال وبين النساء ما تزال متسعة؛ حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين، على سبيل المثال، تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي (22%)، وتعد المغرب وتونس هما الدولتان الفضليان في التعامل مع هذه القضية؛ حيث استطاعتا سد فجوة الأجور بين الجنسين. أما فيما يتعلق بريادة الأعمال، فإن (19%) من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في الدول العربية في مقابل 9% فقط من النساء (المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2016: 22).

- **الافتقار إلى الوقت**، وهو من أكثر مظاهر انعدام المساواة بين الجنسين؛ حيث يجعل الريفيات تدور في حلقة مفرغة من الفقر والجوع. إن النساء يؤدين معظم أعمال الرعاية اللازمة للحفاظ على الأسر، بما في ذلك الطهو، والتنظيف، وتربية الأطفال، ورعاية المسنين والمرضى، وجمع المياه والوقود والحطب للأسر المعيشية، وهذه المهام تستغرق وقتًا طويلًا ،وغالبًا ما تحد من فرص انخراط المرأة في أنشطة مدرة للدخل. ويبلغ المتوسط العالمي للوقت الذي تنفقه النساء في العمل غير مدفوع الأجر 4,5 ساعة في اليوم، وهو ضعف ما ينفقه الرجال. ومن شأن سد هذه الفجوة بحلول عام2025 م أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقدر بنحو (23%) (المساواة في الخطة العالمية الجديدة، 2018: 2).

- **الجانب الثقافي التقليدي** له دور مهم في إضعاف دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية؛ حيث عدم توريث الإناث الأرض الزراعية من خلال إعطائها صك الملكية والحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بها؛ لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة العادات والتقاليد السلبية التي تمثل آليات إضعاف للمرأة.

- **صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء العاملات بالزراعة**؛ لهذا لابد من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام مفهوم الزراعة الإلكترونية (E_ agriculture) عبر الهاتف المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة ذات طبيعة الاتصال في اتجاهين. ويُقصد بالزراعة الإلكترونية مجتمع المعلومات والاتصالات، وهي تتعلق بتطوير الزراعة من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي من خلال نقل المعلومات عبر استخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. وحيث إن المعلومات والمعرفة هما أساس إحداث التنمية والتغلب على المعوقات والاستفادة من الفرص التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الحادثة بالمجتمع؛ لهذا لابد من نقل هذا الكم المتراكم والمتجدد من المعلومات من خلال وسائل الاتصال، والتي تعد جوهر العمل في التنمية الريفية.

- **تتعرض الريفيات إلى محدودية النفاذ إلى خدمات الإرشاد الزراعي**؛ ويشكل الإرشاد الزراعي خط الإمداد الأول لنتائج البحوث الزراعية، ويعد حلقة الوصل بينها وبين المزارعين في سبيل تلبية احتياجاتهم من البحوث ومساعداتهم في الوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة. وتنقسم الإدارات الخاصة بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي إلى: إدارة الإرشاد البستاني، وإدارة الإرشاد التسويقي والحيواني، وإدارة المجالس الزراعية والوحدات الإرشادية، وإدارة التنمية الريفية. ويتم التعامل مع المزارعين عبر عقد الندوات الإرشادية بالمراكز المختلفة، والتدريب من خلال الوسائل الإرشادية السمعية والبصرية، وتنفيذ البرامج الخاصة بتحسين أداء المرأة الريفية في الصناعات الريفية، والتوضيح العملي والتدريب بالمراكز التدريبية والأيام الحقلية، وإجراء معاينة للأرض وتحديد المشكلة مع تحديد أنسب المحاصيل التي تجود فيها، وعمل برنامج شهري للأعمال الخاصة بتحصين الثروة الحيوانية، وإكسابهم مهارات التطبيق الأمثل

للتوصيات الفنية ومسبباتها، بدءًا من إعداد الأرض للزراعة وحتى حصاد المحصول. ولكن استفادة النساء من هذه البرامج ضئيلة نظرًا لغياب العنصر النسائي بين المرشدين الزراعين، وضعف تأهيل المرشدين الحاليين، ووجود قيود اجتماعية واقتصادية تحد من تعامل الريفيات واستفادتهن من خدمات الإرشاد (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009: 96).

- **غياب إدارة المياه من خلال منظور النوع الاجتماعي**، كما أن احتياجات المرأة ووجهة نظرها الخاصة غير منعكسة بشكل جيد في إدارة المياه؛ ونتيجة لذلك لم تكن التشريعات والسياسات المتعلقة بالمياه الزراعية مراعية للمنظور الجنساني في كثير من الحالات، كما لم تهتم باستخدامات النساء المتعددة للمياه (على سبيل المثال للري، والبستنة المنزلية، والماشية، والاستخدام الشخصي والمنزلي). وتظل المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا عندما يتعلق الأمر بصنع القرار بشأن استخدام المياه وتخصيصها وحوكمتها، على الرغم من حقيقة أن لها دورًا رئيسًا في تطوير الممارسات المستدامة، وفي بناء النظم التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي. وتمتلك العديد من النساء منظورًا مميزًا ومعرفة بهذه المهمة. على سبيل المثال قد يكون لدى المزارعات احتياجات مختلفة من حيث تكنولوجيا الري، وقد يكن حاملات للمعرفة، مثل المعرفة الخاصة بتجميع مياه الأمطار؛ ومن ثم يجب أن يُنظر إليهن بوصفهن شريكات في التعامل مع بعض التحديات المتعلقة بالأمن المائي والغذائي التي يواجهها العالم في ضوء تغير المناخ والنمو السكاني والطلب المتزايد على المياه (HLPF, 2015).

- وتتم مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد المائية، وليس على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار بوصفها صاحبة مصلحة في إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا. ويقع العبء الأكبر في توفير المياه للاستخدام النهائي على عاتق المرأة، ويتطلب ذلك منها وقتًا طويلًا، وجهدًا كبيرًا؛ مما يحرمها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى تمكنها من تحقيق عائد اقتصادي خاص بها. ودمج المرأة في إدارة الموارد المائية يتطلب التغلب على معوقات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية (الإسكوا،35:2019).

- **تعاني الريفيات من مشكلة المجهود البدني المبذول** لخدمة الأرض؛ ولهذا لابد من التوجه نحو إدخال الميكنة الزراعيه الحديثه على الرغم من الحيازات متناهية الصغر للريفيات، وذلك عن طريق الخدمات المقدمة من التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والائتمان الزراعي، عبر إيجار منخفض القيمة لتلك الآلات؛ ومن ثم إحداث التغير في أدوارهم التقليدية من إجل مساعدة المرأة الريفية.

- **صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات**؛ وذلك نظرًا للطرق والنقل وانعدام الأمن في المساحات العامة وغيرها من الصعوبات التي تواجه النساء في التسويق؛ لهذا يجب على وزارات الزراعة تبنى مفاهيم حديثة في منظومة العمل، وهو ما يسمى بالتسويق الإلكتروني، وفتح منافذ التصدير لمنتجات الريفيات عبر الشبكات الإلكترونية للوزارات، وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب، وهو ما يتطلب إنشاء شبكات جديدة تمتاز بالتطور ومواكبة احتياجات الريفيات.

وتفرض المعطيات والحقائق السابقة تساؤلًا حول الأهمية البالغة لمسألة تملك الأرض الزراعية بالنسبة لتمكين الريفيات والحد من أوجه عدم المساواة بقطاع الزراعة؟

حيازة الأرض الزراعية للريفيات تتيح الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي والائتمان ومعونات الدعم والقدرة على صنع القرار. المرأة **الريفية أقل بكثير من الرجل في فرص تملّك الأرض**. ولا يقتصر أثر ذلك فقط على جعل مَزارع النساء أقل إنتاجية، ولكنه يؤدي في الغالب إلى استبعاد النساء من منظمات المزارعين واتحادات العاملين وشبكات المجتمع المحلي ومنتدياته التي تعزز المزيد من الإنتاجية والنمو؛ ومن ثم تحقيق الأمان الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التمكين، وينتج عنه تغذية جيدة وتعليم وصحة جيدة للأبناء بالأسرة؛ ومن ثم الإسهام في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة 2030 خاصة الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الأول (القضاء على الفقر)، والثالث (الصحة الجيدة)، والرابع (التعليم الجيد)، والخامس (المساواة بين الجنسين).

أهمية الحيازة الزراعية للريفيات

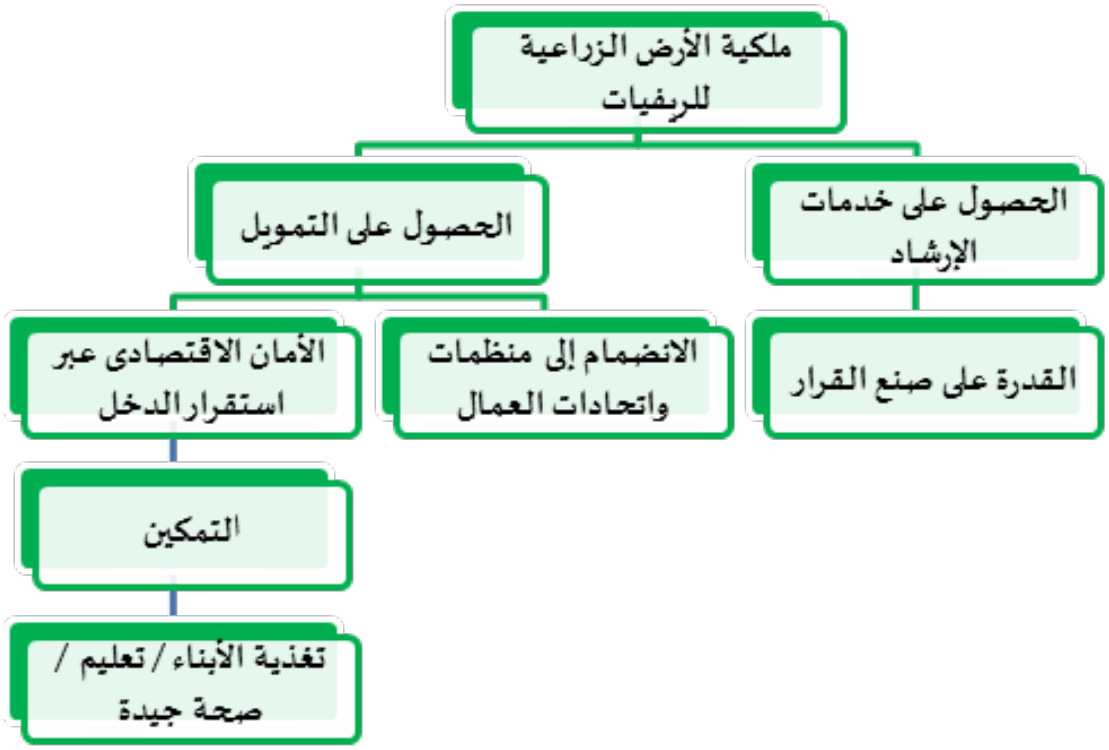

9. رؤية تحليلة للمؤشرات المقترحة في إطار الهدف الثاني (تحقيق الأمن الغذائي) من أهداف التنمية المستدامة

سوف يتم عرض المؤشرات المقترحة من أجل رصد المساواة وتمكين المرأة في إطار الهدف الثاني، مع محاولة معرفة نقاط الضعف والقوة واستخدامها كفرص مستقبلية عبر التعرض للغاية، ثم المؤشرات التي يتم من خلالها إعطاء الصورة الإحصائية لكيفية القياس، ثم عرض نقاط القوة والضعف لكل غاية من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بها (منظمة المرأة العربية، 2015).

الغايـة رقـم (1): القضـاء علـى الجـوع وضمـان حصـول الجميـع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بما في ذلك الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.

الغايـة رقـم (2): وضـع نهايـة لجميـع أشـكال سـوء التغذيـة، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليًّا بشأن الهزال وتوقُّف النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

نقاط القوة	نقاط الضعف
– وجود هدف ورؤية واضحة للعمل على تلك الغاية. – تحديد الفئات المستهدفة بكل وضوح (النساء الحوامل/ الأطفال دون الخامسة / الرضع/ المرهقات/ كبار السن). – الحوارات الوطنية لبلورة الرؤى ومواجهة التحديات.	– عدم الاستقرار المكاني، الذي يؤدي إلى عدم الوصول إلى الغذاء لبعض الفئات السكانية. – النقص في الإحصائيات الزراعية للمرأة العربية الريفية من حيث الإنتاج والاستهلاك ومدى الوصول للغذاء. – ضعف أساليب المتابعة والتقييم. – اختلاف المناطق الجغرافية من حيث التأثير في إنتاج الغذاء. – السعرات الحرارية وحدها ليست مقياسًا متكاملًا صالحًا لإعطاء مؤشرٍ مفيدٍ لصورة الغذاء الصحي الكافي؛ لذلك لابد من قياس التنوع الغذائي. – عائق الثقافات الغذائية ببعض الدول وصعوبة التغلب عليه. – هناك فوارق وتمييز بين الرجال والنساء في الأسرة الواحدة بالريف في الحصول على الغذاء، وصعوبة قياس ذلك لقلة المعلومات والبيانات. – يؤثر فقر الدم على نصف مليار امرأة في جميع أنحاء العالم. ويُقَدَّر أن نصف حالات فقر الدم تعود إلى نقص الحديد. وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب يعد مؤشرًا لنقص المغذيات الدقيقة، ولكن أوجه القصور في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية الدقيقة شائعة ومنتشرة في بعض المناطق بسبب النظام الغذائي والفقر، فكيف يتم علاجها؟

الغايـة رقـم (3): مضاعفـة الإنتاجيـة الزراعيـة ودخـل صغـار منتجـي الأغذيـة، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وتيسير إمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص اللازمة لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030م.

نقاط القوة	نقاط الضعف
– التوثيق الدولي لأدوار النساء بمراحل تحقيق الأمن الغذائي من خلال إحصائيات تحقيق هذا الهدف.	– الانتقاص من العمل الإنتاجي للنساء الريفيات (فهناك فجوة بين عمل النساء في المزارع العائلية وبين الإحصائيات الزراعية؛ حيث إن إسهام النساء يكون في نطاق العمل غير المأجور). – غياب مفهوم الزراعة الإلكترونية (E-Agriculture) للريفيات بالدول العربية، وهي المسئولة عن مضاعفة الإنتاجية الزراعية. – غياب مفهوم التسويق الإلكتروني للريفيات بالدول العربية. الأعراف والتقاليد المانعة لتوريث النساء للأرض الزراعية. – مؤشر الفجوة الإنتاجية للمحصول، وهو مؤشر يتتبع الثغرات الإنتاجية، ويجب أن يتزامن مع المؤشرات التي تعبر عن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية وذلك لضمان الاستدامة.

الغاية رقم (4): ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ، وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة، وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن نوعية الأراضي والتربة تدريجيًّا بحلول عام 2030.

الغاية رقم (5): الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، وذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة من استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًّا بحلول عام 2020.

نقاط القوة	نقاط الضعف
– وجود عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والحفاظ على الموارد الوراثية وحقوق المزارعين. – الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (CBD, 1992). – اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية. – اتفاقية حماية الأصناف النباتية الجديدة (UPoV,1961). – المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (2001).	– نقص الوعي بالمعارف التقليدية للموارد الوراثية. – الإهدار المستمر للموارد الوراثية في ظل استبعاد دور العمل التطوعي. – غياب الوعي البيئي بالتغيرات المناخية. – نظام الإرشاد الزراعي الخاص صعب التطبيق في ظل ظاهرة تأنيث الفقر. – نقص عدد المرشدات الزراعيات المتخصصات. – عدم الاستفادة من المخرجات البحثية. – عدم تحديد القدرة على التكيف المناخي، سواء من الناحية المعيشية والزراعية. – غياب تمكين البيئة أو حوكمة المخاطر من أجل الزراعة والأغذية والتغذية، أي الوقاية والتأهب والحد من الآثار السلبية ببعض الدول العربية. – المؤشر لا يقيس فاعلية نظام الإرشاد الزراعي من حيث الاتصال وإمداد المزارعين بالمعلومات الجديدة والمعرفة.

10. المردود الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق المساواة بين الجنسين بقطاع الزراعة

حينما تستطيع المرأة الإسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية الريفية، فإن هذا يعنى الوصول إلى جوهر التمكين القائم على المساواة.

وعندما يتم تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة في الزراعة فسوف يتخلص 100 مليون شخص من الجوع؛ يتبع ذلك التقليل من الفقر المدقع؛ حيث ترتفع المدخرات بنسبة (35%). فحينما تمتلك النساء الأرض الزراعية؛ فإن ذلك يقلل من احتمالية تعرضهن للعنف المنزلي بنسبة تصل إلى الثُمُن؛ حيث إنه يؤدي إلى وصول الريفيات إلى عتبة الأمان الاقتصادي الذي ينتج عنه الاستقرار الاجتماعي، والوصول إلى الاهتمام بصحة المرأة؛ الأمر الذي ينعكس إيجابيًّا على أبنائها؛ ومن ثم يؤدي إلى زيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة تبلغ (10%)؛ وبالتالي المرور بطريق إدماج المرأة في عملية صنع القرار (منظمة المرأة العربية،2015).

1.10. المرأة العربية الريفية والصحة الجيدة

تواجه النساء في المنطقة العربية تحديات صحية جمة. ويعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة؛ وعليه فقد اتخذ العالم خطوات واسعة صوب زيادة العمر المتوقع للأفراد، وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، كما تم تحقيق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل، وشلل الأطفال، إضافة إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن أكبر نسبة لوفيات الأمهات على مستوى الوطن العربي كانت في الصومال التي سجلت732 حالة وفاة وموريتانيا التي سجلت 602 حالة لكل 100000 مولود حي، تليها اليمن 385، وجزر القمر 335 حالة لكل 100000 مولود حي، ثم دولة السودان حيث سجلت 311، وجيبوتى 229 حالة لكل100000 مولود حي؛ بينما كان أقل مستوى للمعدل في كل من الكويت 4 حالات، والإمارات 6 حالات لكل100000 مولود حي لعام 2015. ويدل انخفاض نسبة وفيات الأمهات في كل من الكويت والإمارات عنها في الصومال وموريتانيا على التقدم الصحي، والرعاية الصحية السليمة للأمهات، وزيادة الوعي.

وعن معدل المواليد للمراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و44 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين15 و19سنة لكل 1000 سيدة في تلك الفئة العمرية، توضح الإحصائيات أن معدل المواليد كان أعلى معدل في جزر القمر عام2011 م؛ حيث بلغ 70 مولودًا لكل1000 امرأة، تليها اليمن عام 2012 بقيمة67 مولودًا لكل 1000امرأة، بينما كانت أقل قيمة للمعدل في الكويت عام2014، حيث وصلت إلى 7,78 مولود لكل1000 امرأة (المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 30:2017).

وعن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فهي مستمرّة في بعض البلدان العربية. وتشير التقديرات إلى أنّ (98%) من الفتيات والنساء بين عمر 15 و49 سنة في الصومال، و(87%) في مصر تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتسود هذه الممارسة أيضًا في جيبوتي، والسودان، والعراق، وموريتانيا، واليمن (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020:74).

2.10. المرأة العربية الريفية والتعليم الجيد

إن تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع يؤكد على أن التعليم هو أحد أكثر الوسائل قوة وثباتًا لتحقيق التنمية المستدامة. ويسعى هذا الهدف إلى أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي. وقد أحرزت المنطقة العربية تقدمًا جيدًا فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس. وقد أغلقت الفجوات بين الجنسين فى مجال التعليم الابتدائى مع بلوغ نسبة معدلات قيد الاناث الى الذكور فى المدارس الابتدائية (94%) وفى التعليم الثانوى تبلغ نسبة قيد الاناث الى الذكور (97%) فى المتوسط وفي عام 2013، كانت النسبة الإجمالية لالتحاق الفتيات بالتعليم العالي في البلدان العربية (28.2%)، وهي أعلى من نسبة التحاق الفتيان التي بلغت (26.8%). وسجلت أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في عام 2014م في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت (59.9%)، تليها البحرين (56.5%) (تقرير المرأة والعمل والاقتصاد، 2013:10) ويشير (التقرير العربي للتنمية المستدامة،60:2020) إلى أن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في المنطقة العربية يبلغ (90%) ، لكنّ نحو خُمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات الإناث (88%).

3.10. المرأة العربية الريفية والمساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين تعني أن تتساوى المرأة والرجل في الحقوق والفرص واتخاذ القرارات، والقدرة المتساوية على التمتع بالحقوق الإنسانية، والحصول على الموارد والمنافع والسيطرة عليها بصورة متساوية، والحصول على الفرص المتساوية في العمل وفي جميع الجوانب الأخرى لموارد الرزق. وتعد المساواة الجنسانية تدبيرًا منطقيًّا؛ فقد أشارت إحدى الدراسات بتقرير (المساواة بين الجنسين في الزراعة، 2009: 6) إلى أن الإنتاجية الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن ترتفع بنسبة تبلغ (20%) في حال تمتع النساء بقدرة متساوية مع الرجال على الوصول إلى الأراضي والبذور والأسمدة. وخلص تقرير للبنك الدولي إلى أن الحد من التفاوت الجندري وتقليل الفجوة بين الرجل والمرأة يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات في صفوف الرضع والأطفال، وإلى تحسن التغذية، وارتفاع الإنتاجية الاقتصادية، وزيادة سرعة النمو.

4.10. المساواة بين الجنسين، وثائق وقوانين

عند استعراض المواثيق المراعية للمساواة بين الجنسين التي تناولت النساء، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ومنهاج عمل بيجين، نجد أن أغلب الحكومات العربية صدقت عليهما أو وقعتهما، بينما تحفظت مصر بشأن نص المادة رقم (16) بشأن مساواة المرأة بالرجل في كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة أثناء الزواج وعند فسخه دون إخلال بما تكفله الشريعة الإسلامية للزوجة من حقوق مقابلة لحقوق الزوج وبما يحقق التوازن العادل، أما الجزائر فقد تحفظت على المادة رقم (2) والمادة رقم (15)، وأعلنت أنها على استعداد للتطبيق بشرط عدم تعارضها مع أحكام قانون الأسرة الجزائري، وأما العراق فقد تحفظت على المادة رقم (16) وعلى الفقرتين (1) و(2) من المادة رقم (9) لضمان عدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2010).

وتشمل الاتفاقية مكونات الحوكمة المراعية للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي، والمطلوبة من الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة (السيداو)، والتي تشجع على وصول صوت المرأة إلى عملية صنع القرار من خلال المشاركة المتساوية في العملية السياسية والخدمة المدنية، وإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الأنظمة القانونية، وإنشاء محاكم ومؤسسات عامة أخرى لضمان الحماية الفعالة للمرأة من أشكال التمييز ضدها.

وفي عام 2013، بدأت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتقديم الدعم التقني في صياغة التوصية العامة رقم (34) للجنة المعنية بحقوق المرأة بشأن حقوق المرأة (تقرير تحقيق أهدافنا، 2017: 15).

وعند التحدث عن المرأة الريفية ضمن تلك المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنادى بالمساواة بين الجنسين نجد أن المادة رقم (14) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص على إسهام المرأة الريفية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتدعو الدول الأعضاء إلى احترام وإنفاذ حقوق المرأة الريفية من حيث قدرتها على الحصول على الموارد الإنتاجية والمشاركة في عمليات صنع القرار.

11. تحليل استراتيجي للفرص والتحديات في سبيل تمكين الريفيات بقطاع الزراعة

سوف يتم عرض تحليل استراتيجي لنقاط القوة والضعف، وكيف يمكن استخدامها للتغلب على التحديات والعقبات التي تواجه تمكين الريفيات بقطاع الزراعة، واستخدام الفرص المتاحة؛ ومن ثم استخلاص آليات تُدعِّم تمكين المرأة الريفية وتحد من أوجه عدم المساواة.

- الاستفادة من خبرة الريفيات الفطرية بالزراعة، وصقلهن بما هو جديد عبر تنمية قدراتهن، والاتجاه نحو إدخال المفاهيم الجديدة بالزراعة، حيث (الزراعة الإلكترونية) و(الحصاد الجماعي) من أجل التغلب على صعوبات الحيازات متناهية الصغر.
- استخدام الرغبة الحقيقة للريفيات في تحسين مستوى معيشتهن من خلال مصادر جديدة للدخل بقطاع الزراعة عبر إدخال الصناعات الغذائية من منتجات الحقول، وتوعيتهن بكيفية التسويق الإلكتروني لها عبر التدريب وتنمية المهارات؛ بما يؤدي إلى ارتفاع المكانة الاجتماعية للريفيات قبل المكانة الاقتصادية، ويسهم في القضاء على تحدي النظرة الدونية لمهنة الزراعة للريفيات، وفي نفس الوقت تتنوع مصادر الدخل لهن.
- صعوبة الحصول على القروض الائتمانية؛ حيث إن من أهم شروط منح القروض الائتمانية توافر الضمانات، مثل امتلاك عقار أو أرض زراعية؛ ومن ثم لابد من دعم بعض المنظمات المساندة لتمكين الريفيات، والتي تسعى إلى إحداث تنمية ريفية حقيقية ، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة المرأة العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها.
- تطبيق آليات الحماية الاجتماعية لتشمل العاملات بالزراعة؛ وبهذا يتم وضعهن تحت مظلة قانون العمل؛ حيث أشارت التقارير إلى عدم استفادة العاملات بمهنة الزراعة من حماية قانون العمل ومزاياه.

استخدام نقاط القوة للتغلب على التحديات من أجل تمكين الريفيات بقطاع الزراعة

نقاط القوة Strengths	كيف يمكن استخدام نقاط القوة للتغلب على التحديات؟ ST(Stratigy)
• الأعداد الكبيرة من النساء اللاتي يعملن بقطاع الزراعة بالدول العربية وعلى مستوى العالم. • خبرة الريفيات الفطرية بمهنة الزراعة؛ حيث إنها مهنة متوارثة؛ لذلك فإن الريفيات يُجدنها. • قطاع الزراعة هو المشغل الأول للريفيات، وهو المصدر الأول للدخل. • الرغبة الحقيقية للريفيات في تحسين مستوى معيشتهن. • اعتبار تأنيث الزراعة من نقاط القوة.	

ST (Strategy)	نقاط التحديات (Threats)
• استخدام الأعداد الكبيرة من الريفيات اللاتي يعملن بمهنة الزراعة، والإعداد والتدريب الجيد على الجديد بمهنة الزراعة، حيث إن الزراعة صناعة بيولوجية؛ ومن ثم يجب إدخال فكر الاستفادة من المنتجات العضوية بقطاع الزراعة عبر الاستفادة من خبرة الريفيات الفطرية بالزراعة، وصقلهن بما هو جديد عبر تنمية قدراتهن، والاتجاه نحو إدخال المفاهيم الجديدة بالزراعة (الزراعة الإلكترونية) و(الحصاد الجماعي) من أجل التغلب على صعوبات الحيازات متناهية الصغر. • استخدام الرغبة الحقيقة للريفيات في تحسين مستوى معيشتهن من خلال مصادر جديدة للدخل بقطاع الزراعة لإدخال الصناعات الغذائية من منتجات الحقول، وتوعيتهن بكيفية التسويق الإلكتروني لها عبر التدريب وتنمية المهارات؛ بما يؤدي إلى ارتفاع المكانة الاجتماعية للريفيات قبل المكانة الاقتصادية، والقضاء على تحدى النظرة الدونية لمهنة الزراعة للريفيات، وفي نفس الوقت تتنوع مصادر الدخل لهن.	• الحيازات متناهية الصغر للنساء الريفيات . • عدم امتلاك صك الحيازة الزراعية. • النظرة الدونية لمهنة الزراعة للريفيات. • عدم تنوع مصادر الدخل للريفيات والاعتماد على مهنة الزراعة فقط. • تعدد الأعباء الزراعية للريفيات دون إعطائهن الوكالة، بمعنى القدرة على اتخاذ القرار، والقدرة على حرية التصرف في المنتج.....وغير ذلك.

تقليل نقاط الضعف عبر استخدام أوجه الفرص

نقاط الضعف (Weaknesses)	كيف يمكن تقليل نقاط الضعف عبر استخدام أوجه الفرص؟ WO (Strategy)
• انخفاض مستوى التعليم للريفيات. • انخفاض مستوى الصحة للريفيات. • المجهود البدني للعمل بالحقل. • زيادة عدد ساعات العمل. • عدم القدرة على الوصول للمعلومة الزراعية. • بعض الرواسب الثقافية المجتمعية. • عدم القدرة على الدخول والفوز بمجال التسويق. • انخفاض الأجور للعمالة النسائية بالزراعة. • البطالة الإجبارية للعمالة النسائية بالزراعة. • عدم القدرة على الحصول على الإرث. • عدم القدرة على الانضمام للنقابات الزراعية بوصفها امرأة تعمل بمهنة الزراعة. • الهيمنة الذكورية في مرحلة بيع المحصول.	

WO (Strategy)	نقاط الفرص (Opportunities)
• الاستفادة من الاهتمام الدولي بتحقيق أهداف 2030، حيث أثبتت الريفيات أنهن مفتاح تحقيق الكثير من غايات أهداف 2030؛ لذلك لابد من وضع آليات تنفيذية من خلال السياسات التي تعمل على سن قوانين تحدد القيمة المادية للعاملات بأجر يومي بقطاع الزراعة، وتحديد عدد محدد من ساعات العمل بمعنى تطبيق آليات الحماية الاجتماعية؛ وبهذا يتم وضعها تحت مظلة قانون العمل، حيث أشارت التقارير إلى عدم استفادة العاملات بمهنة الزراعة من حماية قانون العمل ومزاياه. • الاهتمام بوضع مظلة للتأمين الصحي للعاملات بقطاع الزراعة؛ حيث إن الزراعة تمثل إحدى المهن الثلاث التي تنطوي على أكبر قدر من الخطورة إلى جانب البناء والتعدين. ورغم الطبيعة الخطرة للعمل الزراعي، إلا أنه تم استثناؤه من اللوائح المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية للعاملين به. • الاستفادة من أنشطة ودعم المنظمات التي تسعى إلى تمكين الريفيات عبر إدخالهن معبر التسويق الإلكتروني أو إنشاء المعارض التسويقية لهن. • التمكين الحقيقي للريفيات يجعلهن قادرات على التحكم فيما ينتجن؛ ومن ثم يقضي على الهيمنة الذكورية على حياتهن وقراراتهن. لابد من إدخال الرجال في برامج التمكين للنساء؛ لأن الرجل هو مصدر للفعل ورد الفعل تجاه المرأة لكونه المتحكم في إعطائها الإرث والمتحكم في منحها جزءًا من الهيمنة الاقتصادية على الموارد؛ لهذا لابد من دمجه ببرامج الوعي المجتمعي بأدوار ومسئوليات الريفيات.	• الاهتمام الدولي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م، وخاصة الهدف رقم (5) المرتبط والمتقاطع مع كثير من الأهداف الأخرى. • وجود عدة منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ووزارات الزراعة والضمان الاجتماعي، حيث تهتم بتحقيق التمكين للريفيات بقطاع الزراعة.

المصدر: الباحثة

12. الخطة التنفيذية لاستراتيجية تمكين الريفيات بقطاع الزراعة (دمج النوع الاجتماعي)

(المخرجات – المدخلات – التحديات – الجهات المسئولة عن التنفيذ – تحديد الجانب الزمني للخطة)

المستخلص العام	مؤشرات قياس الهدف	وسائل التحقق من إنجاز الأهداف	التحديات
الهدف العام تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة ضرورة لرفع مستوى المعيشة وتعزيز الوضعالاقتصادي والاجتماعي للريفيات، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.	ارتفاع قيمة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في ارتفاع مستوى الدخل، وانخفاض نسبة الفقر للنساء المستهدفات،وارتفاع المؤشرات الصحية، وارتفاع نسبة التعليم بين أطفال أسر النساء، وارتفاع نسبة الأصول المملوكة للنساء، وانخفاض مؤشر سوء التغذية للنساء والأطفال.	البيانات من خلال إجراء مسوح أو تقارير.	– تغير بعض العادات والتقاليد المترسخة. – الأمية. – نقص المهارات. – صعوبات التسويق. – صعوبة الحصول على الإرث.
المخرجات: 1. تمكين المرأة بقطاع الزراعة يحقق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. 2. محاولة التغلب على آثار تأنيث الفقر على المرأة وأسرتها. 3. الإسهام في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الثالث والرابع والخامس.			
الأنشطة: **1. استقطاب التأييد لتمكين الريفيات والمساواة بين الرجل والمرأة.** آليات التنفيذ: 1.1: إدراج سياسية المساواة بين الرجل والمرأة بالسياسات الزراعية بجميع البنود باعتبار أن الريفيات شريكات، وأن إسهاماتهن الإنتاجية كبيرة. 2.1: التوعية المجتمعية بمردود المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة وتمكين الريفيات من خلال المطبوعات والإعلام والندوات المتخصصة. 3.1: زيادة المبادرات المشتركة من قبل المنظمات والوزارات المعنية بالزراعة والمرأة حول دعم أنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين الريفيات.			

المستخلص العام	مؤشرات قياس الهدف	وسائل التحقق من إنجاز الأهداف	التحديات
2: تعزيز وصول النساء إلى الأراضي: **آليات التنفيذ:** 1.2: الدعم القانوني وإصلاح السياسات. 2.2: حملات التوعية بحقوق المرأة. 3.2: رفع مستوى التمكين الاقتصادي للريفيات من خلال تمويل يُدعم حصولهن على الأراضي الزراعية. 4.2: توفير وصول الفتيات والنساء المتساوي مع الرجال إلى جميع قنوات العمل والتدريب؛ وبالتالي تنوع الدخل ورفع مستوى المهارات عبر التناغم المؤسسي بين الوزارات والمنظمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	1. إطار قانوني يشمل العاملات بالزراعة وإدخالهن تحت مظلة الحماية القانونية للعاملات. 2. إنشاء وحدة رصد مشكلات العاملات بالزراعة بمنظمة المرأة العربية لمتابعة احتياجات تلك الفئة ومشكلاتها والإسهام في تنفيذ آليات الحماية الاجتماعية لهن.		
3-توفير ظروف عمل لائقة للريفيات بقطاع الزراعة: آليات التنفيذ: 3.1: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمالة النسائية بالزراعة عبر دخولهن تحت مظلة التأمين الصحي للعاملين بقطاع الزراعة. 3.2: سرعة اعتماد إطار قانوني لشمولهن ضمن نطاق الفئات المستفيدة من حماية قانون العمل؛ حيث تم استثناء العاملات بالزراعة من مزايا قانون العمل؛ ومن ثم فهناك رغبة ملحة في تطبيق آليات الحماية الاجتماعية الخاصة بتحسين المكانة الاجتماعية والارتقاء بالجانب الإنساني للعاملات بالزراعة من حيث: • وضع حد أدنى للأجور، وتوفير معاشات كريمة للبطالة وإصابات العمل للنساء العاملات بالزراعة بأجر. • رصد مشكلات العمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعي ومعالجتها؛ للتمكن من الإسهام في تشكيل دور رقابي للحفاظ على حقوق العاملات بالزراعة.			
4.الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات: **آليات التنفيذ:** 4.1: أنشطة بناء القدرات للريفيات أولًا لتأهيلهن . 4.2: الوصول المتساوي والاستفادة المتساوية من التدريب. 4.3: توفير تكنولوجيا تراعي العدالة الجنسانية.			

الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة (2020-2025)

	الجهة المسئولة	عن تنفيذ سياسات وآليات وأنشطة تحقيق التمكين والمساواة بين الرجل والمرأة
1	**القيادات السياسية**	• استمرارية الدعم للمرأة العربية الريفية عبر إدماجها تحت مظلة الحماية الاجتماعية بكافة آلياتها؛ وذلك بهدف تحقيق المكانة العادلة للمرأة والارتقاء بالجانب الإنساني لها. • إطار تشريعي لتفعيل وصولهن للإرث من الأرض الزراعية. • إطار تشريعي لضمهن تحت مظلة قانون العمل؛ ومن ثم الارتقاء بالمكانة الاجتماعية قبل الاقتصادية للريفيات العاملات بقطاع الزراعة. • تشريع قوانين لضمان تمكين المرأة الريفية.
2	**منظمة الأغذية والزراعة + منظمة المرأة العربية+ وزارة الإعلام+ + وزارة الزراعة**	• نشر ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة بقطاع الزراعة كمعبر لتحقيق الأمن الغذائي على أرض الواقع بين الريفيين وفي أوساط متخذي القرار. • المساعدة في إجراء التسويق الإلكتروني. • الوصول المتساوي لمدخلات الإنتاج الزراعي، والتدريب، والمعلومات التسويقية. • سهولة الوصول إلى المعلومة الزراعية عبر الإرشاد الرقمي. • بناء القدرات والمهارات للنساء والرجال على حد سواء فيما يتعلق بالتسويق. • مراعاة الاحتياجات الفعلية من التدريب للريفيات، والقضاء على فقر المهارات. • مساندة النساء في معرفة حقوقهن والوصول إلى الموارد الإنتاجية والمادية والطبيعية.
3	**وزارة الاتصالات +وزارة الزراعة +منظمة المرأة العربية**	• إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي لتوضيح إسهام النساء العاملات بقطاع الزراعة. • تدريب الريفيات على كيفية الاستفادة من وسائل الزراعة الإلكترونية. • إنشاء وحدة لرصد مشكلات الريفيات العاملات بالزراعة. • توفير تكنولوجيا بقطاع الزراعة تراعي العدالة الجنسانية وليس مجرد المساواة. • رصد مشكلات العمالة النسائية الريفية الخاصة بالإنتاج الزراعي ومعالجتها للتمكن من الإسهام في تشكيل دور رقابي للحفاظ على حقوق العاملات بالزراعة.
4	**وزراة البيئة +وزارة الزراعة**	• دمج الريفيات في آليات تنفيذ استراتيجة الحفاظ على الموارد البيئية باعتبار أن الريفيات يتعاملن تعاملًا مباشرًا مع الموارد الطبيعية. • المساواة بين الرجل والمرأة في الوصول إلى التدريب على كل ما هو جديد والاستفادة منه، من حيث التعامل الرشيد لحفظ الموارد الطبيعية وصيانتها.

التوصيات

فى ضوء الحقائق والمعطيات السابقة يُقترح وضع عدة آليات في عدة مجالات مختلفة من شأنها تحقيق المساواة بين الجنسين بقطاع الزراعة، وتمكين الريفيات؛ وذلك بهدف تحقيق غايات العديد من أهداف التنمية المستدامة.

المجال القانوني والتشريعي

- توعية المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، مثل حقها في تملك الأراضي الزراعية/ حق الإرث في الأراضي الزراعية، وتفعيل بعض القوانين المساندة للمرأة الريفية العاملة بالزراعة، بالإضافة إلى ضمها تحت مظلة عدة قوانين لحمايتها، وعلى رأس تلك القوانين قانون العمل، والذي استثنى العاملين بالزراعة رجالًا ونساءً من حماية قانون العمل.
- إصلاح السياسات: ويقصد بها كافة السياسات المقترح تعديلها أو استحداثها لتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية بمشاركة كاملة للمرأة في جميع المراحل. كما أن كلًا من هذه السياسات يلزمها بالضرورة أساس رسمي ذو طابع تشريعي، يتم بموجبه إلزام الفئات المستهدفة من السياسة بإجراءات تنفيذها. وتتعدد مستويات هذه المرجعية الرسمية التشريعية بدءًا من إصدار القرارات الوزارية، ووصولًا إلى إصدار القوانين والتشريعات.

المجال الزراعي

- العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي، وذلك بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة من خلال إقامة الدورات التدريبية والإرشادية المتخصصة، وإدخال المفاهيم الجديدة للزراعة الإلكترونية إلى المجتمع عبر وسائل الاتصالات؛ ومن ثم الوصول المتساوي للمعلومة.
- إدخال آلية امتلاك الأرض الزراعية للريفيات من خلال دعم بعض المنظمات والمؤسسات الداعمة لتمكين الريفيات بقطاع الزراعة ومساندتها؛ ومن ثم الخروج عن دائرة فكر المشروعات الصغيرة، المتمثلة في الصناعات الغذائية والتطريز والصناعات اليدوية، إلى مفهوم تنموي أعمق يُحدث تغييرات جذرية من شأنها تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث امتلاك الأرض الزراعية، والتي تشكل أمانًا اقتصاديًا ذا مردود بعيد المدى بالجانب الزراعي والاجتماعي والبيئي.
- الوصول المتساوي للموارد الإنتاجية المختلفة من بذور وأسمدة وتقاوٍ، وتمكين النساء من الوصول إلى الدعم على تلك الموارد، وهو الأمر الذي يُعد صعبًا نظرًا لعدم حيازتهن للأرض الزراعية، والتي تُعد شرطًا أساسيًا للحصول على الدعم.

تدريب مرشدات زراعيات من العنصر النسائي وتأهيلهن لضمان سهولة وصول المعلومة؛ ومن ثم إمكانية التغلب على حاجز الجانب الثقافي الذي يعوق وصول المعلومة للنساء.

- دعم المرأة وتدريبها على تسويق إنتاجها الزراعي، وإدخال مفهوم التسويق الإلكتروني وثقافته.
- تشجيع المرأة وتدريبها على تأسيس وإدارة المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية بهدف تنويع قاعدة الدخل.
- التوجه نحو الإرشاد البيئي بهدف حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها.
- رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة من خلال إدماج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية، مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية صيانتها، واستخدام خبرة الريفيات في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية عبر المعارف التراثية.
- العمل على إدماج المرأة الريفية لتسهم في المشروعات التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على التنوع البيولوجي.

المجال الاجتماعي

- تطبيق آليات المساواة بين الجنسين في الحقوق والخدمات الزراعية بالسياسات الزراعية بكافة المراحل لتحقيق الأمن الغذائي.
- عدم الاعتماد الكلي على الإعانات وشبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والاعتماد على إحداث التغير الجذرى في علاقات القوة بين الرجال والنساء بقطاع الزراعة؛ مما يمنع إهدار الموارد الطبيعية بوصفها ملكية عامة، ويمنع العنف ضد النساء؛ وذلك لرفع قدراتهن المالية عبر زيادة الإنتاجية، ويمنع الزواج المبكر للفتيات بالأسرة، ويمنع عمالة الأطفال، ويمنع التمييز الغذائي بين الأطفال من الذكور والإناث، ويمنع العنف الصحي ضد النساء، والمتمثل في الإجبار على تكرار الإنجاب للحصول على مولود ذكر، وعدم القدرة على استخدام وسيلة لتنظيم الأسرة، ويمنع كذلك تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي.
- الفقر مرض اجتماعي آثاره ملموسة اقتصاديًا، ويستمر في سحق عظام الريفيات وتوريث الفقر عبر الأجيال، حيث فقر القدرات والمهارات وخاصة عند النساء؛ لهذا يجب الاهتمام بتنمية كل من الرجال والنساء الريفيين وتدريبهم ورفع قدراتهم وفقًا للعدالة الجنسانية، بحيث ينصب الاهتمام على القضاء على الفقر الفكري أولًا.
- الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للعاملات بقطاع الزراعة حيث النظرة الدونية لهن، من خلال تكليل الجهود المبذولة لهن وتوضيحها عبر اللقاءات العلمية ووسائل الإعلام.

المجال المؤسسي

- الإصلاح المؤسسي: وتضم هذه المجموعة إجراءات الإصلاح المؤسسي وجهوده، سواء كانت المؤسسات المقصودة متمثلة في الأجهزة الحكومية ومؤسساتها أو كانت مؤسسات للقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويستلزم الأمر إحداث تعديلات مهمة في هذه المؤسسات، أو في اختصاصاتها، أو في قدراتها التنفيذية؛ وذلك كضرورة للوفاء باحتياجات المرأة الريفية من المدخلات العينية والمادية، الأمر الذي يسهم في خلق نوع من التوازن في علاقات القوة على نطاق الأسرة والعمل.

مجال اتخاذ القرار

- تدريب النساء على مهارات القيادة وتعزيز دورهن في القرى.
- زيادة مشاركة النساء في التعاونيات الزراعية والنسائية، وزيادة مشاركتهن بصورة أكبر في النقابات الزراعية والجمعيات، وتقديم خدمات فعلية لهن.
- تدريب الرجال على كيفية جعل النساء ذوات صوت وقرار فيما يخص العمل الزراعي.

المجال الاقتصادي

- تدريب النساء على كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي وتحويلة إلى رأس مال نقدي.
- الاستفادة من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات المتخصصة في تنمية قدرات الرجال والنساء على مهارات كيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة (قرية واحدة منتج واحد)؛ ومن ثم تقليل الهدر والفاقد.

مجال الإحصاء

- الحصول على بيانات كمية وكيفية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي على مستوى الأسرة من شأنها رسم صورة توضح ديناميات الأسرة وعلاقات القوة؛ وبالتالي فهم التمييز الغذائي على مستوى الأسرة.
- إنشاء وحدة خاصة برصد أعمال العمالة النسائية الزراعية ومشكلاتها كنوع من تكليل جهودها، ومتابعة لكل ما يستجد من مشكلات اجتماعية واقتصادية تتعلق بها.

المراجع

1. تقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم،2020، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.المساواة في الخطة العالمية

2. الجديدة، 2018، إدماج منظور الجنسين في تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 1و2 في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا.

3. تقرير سياسة المساواة بين الجنسين 2020–2015، مكافحة الجوع في العالم، برنامج الأغذية العالمي.

4. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، 2019، المجلد رقم 38، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

5. تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

6. المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية، 2009، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.

7. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2019، الباب الأول ،المجلد رقم 38، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية.

8. تقرير الأفق العربي 2030، آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2017، الأمم المتحدة الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.

9. القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، 2019، الأمانة العامة، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، الجمهورية اللبنانية. جامعة الدول العربية.

10. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2017، دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية، جامعة الدول العربية.

11. تقرير المجتمع العربي، مجموعة الإحصائيات الاجتماعية، 2017، العدد رقم 13، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

12. تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة، 2012، دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق.

13. تقرير حالة الأغذية والزراعة،2011، المرأة في قطاع الزراعة، سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، روما.

14. تقرير سد الفجوة، 2009، المساواة بين الجنسين في الزراعة والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.

15. تقرير تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، 2011، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المرأة والعمل والاقتصاد، 2013، صندوق النقد الدولي.

16. مكتب العمل الدولي، 2007، أنشطة منظمة العمل الدولية ذات الصلة بمعايير السلامة والصحة المهنية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة رقم 91، جنيف.

17. المرأة والأمن الغذائي العربي، 2010، يوم الزراعة العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999، الدراسة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والتنموية بالوطن العربي، الخرطوم، جامعة الدول العربية.

19. التقرير العربي الثالث، 2010، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، برنامج الامم المتحدة الانمائى ، جامعة الدول العربية.

20. الليثي، هبة، 2001، تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء، مؤتمر المرأة والفقر، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

21. تقرير التنمة البشرية،2014، المضي في التقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

22. دليل التشريعات في حفظ الموارد الوراثية بالوطن العربي،2010، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية.

23. وزارة التضامن الاجتماعي، 2019، خدمات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال المرأة، جمهورية مصر العربية.

24. الإسكوا، 2019، تقرير المياه والتنمية الثامن (أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

25. الاستراتيجة الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، 2017، المجلس القومى للمرأة.

26. رزق، رضا محمد، وعبد الوهاب، مرفت صدقي، 2015، دور المرأة الريفية في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية بالوطن العربي، ورقة عمل منشورة بمؤتمر «نحو استراتيجية جديدة لتفعيل دور الاتحادات العربية في النهوض بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، الاتحاد العربي لحماية الحياة البرية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية.

تقرير تحقيق أهدافنا، 2017، برنامج منظمة الأغذية والزراعة، المساواة بين الجنسين في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة.

27. مرفت صدقي، عبد الوهاب، 2017، مستوى الوعي البيئي للمرأة الريفية بصيانة بعض الموارد الطبيعية الزراعية بمحافظتى المنيا والفيوم، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية.

28. مرفت صدقي، عبد الوهاب، 2015، المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعيًّا في ظل تحديات ما بعد عام 2015م، مجلة العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

29. منظمة المرأة العربية، مرفت صدقي، عبد الوهاب، 2015، الهدف الثاني، تحقيق الأمن الغذائي، مؤتمر المرأة وأهداف التنمية المستدامة 2030، جامعة الدول العربية.

مرفت صدقي، 2016، المرأة المعيلة وآليات التكيف المعيشي في ظل ظاهرة تأنيث الفقر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية.

30. مرفت صدقي، عبد الوهاب، 2019، بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للريفيات في ظل تأنيث الفقر بإقليم مصر الوسطى، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة المصرية.

31. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،2010، الأمم المتحدة.

23. نظمة المرأة العربية، 5102، هبة الليثي، الهدف الأول (القضاء على الفقر)، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 5102م-0302م، جامعة الدول العربية.

33. الصندوق الدولي للتنمية، تقرير الفقر الريفى 1102 نظرة عامة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43. محرم، ابراهيم، والشاذلى، سمير، وبركات، مازن محمد، والبسيونى، محمد السعيد، 2102، تأنيث الفقر في ضوء مؤشرات التنمية البشرية والواقع الاجتماعي الريفى، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة المنصورة،العدد رقم (3) المجلد رقم (8).

53. الضبع، ماهر أحمد عبد العال، 2102، دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، دراسة مسحية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد رقم (5) العدد رقم (3).

63. بربري، سحر حساني، 9002، المتغيرات الاجتماعية المسئولة عن تهميش المرأة الاجتماعي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، القاهرة.

- Global food policy report.2020; building inclusivefood systems. IFPRI
- Alkire, S, meinzen, R, Peterman, A, Seymour, G, 2013, "Empowerment in Agriculture index, working paper No.58, oxford depertment of international development, university of oxford.
- The feminzation of poverty, 2015, gender equality and the empowerment of women, national department of publication information, united nation.
- The gender gap in land right. 2018. Food and agriculture organization of the united nation.
- FAO;1998; Rural women and food security: Current situation and perspectives; Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome,
- FAO;2011; THE STATE OF FOOD AND AGRICULTURE; Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome,
- FAO ; 2018,near east and north afirca regional over viewof food security and nutration ; Food and Agriculture Organization of the United Nations
- International Food Policy Research Institute, 2012, Feed the Future, Women's Empowerment in Agriculture Index: Report from Qualitative Case Studies in Bangladesh, Guatemala
- GENDER AND ICTS 2018, mainstreaming gender in the use of information and communication technologies (ICTs) for agriculture and rural developmen: Food and agriculture organization of the united nation
- Feed the Future, 2012، Women's Empowerment in Agriculture Index: Report from Qualitative Case Studies in Bangladesh, Guatemala, and Uganda. Published report submitted to the International Food Policy Research Institute, Washington.
- John Ruane & Andrea Sonnino, 2006, the role of biotechnology in exploring and protecting agricultural genetic resources, FAO, ROME.
- Gender dimensions of agricultural and rural employment: Differentiated pathways out of poverty:2010: the Food and Agricultural Organization of the United Nations, the International Fund for Agricultural Development and the International Labour Office Rome, 2010.
- High Level Panel of Experts (HLPE 2015), Water for food security and nutrition, A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome 2015
- www.ilo.org/public/region/beirut/decent/index.htm 11/8/2020, 2.12 am
- www.ifpri.org visited at 13/8/2020 2.12 am
- www.fao.org/gender/gender13/8/2020 2.12 am
- undp.org//sustainable-development-goals/goal-4-quality 25/7/2020,1.12 am

15 ش محمد حافظ – المهندسين – الجيزة، جمهورية مصر العربية
تليفون: 37484823/24 (202+)
فاكس: 37484821 (202+)
البريد إلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org